

Distr.: General
26 April 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15:00

الرئيس: السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية)

المحتويات

البند 64 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).

الرجاء إعادة استعمال الورق

22-22949 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة 15:00.

البند 64 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع) (A/77/41)

و A/77/140 و A/77/143 و A/77/221 و A/77/282

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع)
(A/77/309-E/2023/5)

1 - السيدة أوتاني (رئيسة لجنة حقوق الطفل): عرضت تقرير لجنة حقوق الطفل (A/77/41)، فقالت إن كلا من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والهجوم الروسي على أوكرانيا والظواهر الجوية القسوى له أثر سلبي على التنمية البشرية. وهناك مئات الملايين من الأطفال ممن يعيشون في حالات نزاع، ولا يحصلون على ما يكفي من الغذاء، ولا يذهبون إلى المدارس، ويتضررون من الفقر والعنف والتحديات المتعلقة بالصحة العقلية. ويتعرض التقدم الذي تحقق في مجال حقوق الطفل في العقود الأخيرة لتهديد متزايد. ومما يثير الجزع أنه، في جميع مناطق العالم وفي محافل حكومية دولية مثل مجلس حقوق الإنسان، يجري التشكيك في وضع الأطفال كأصحاب حقوق والطعن في كونهم طرفا فاعلا وفي حقهم في المشاركة. وستظل اللجنة تتصدى للمقاومة التي تقف في طريق إعمال حقوق الطفل، وستظل تكفل وضع هذه الحقوق على رأس جميع جداول الأعمال السياسية.

2 - وأضافت قائلة إنه لا بد من إدماج حقوق الطفل وتعميم مراعاتها في جميع أنشطة الأمم المتحدة وبرامجها، عبر الركائز الثلاث المتمثلة في حقوق الإنسان، والتنمية، والسلام والأمن. وأعربت عن ترحيب اللجنة بقرار الأمين العام وضع مذكرة توجيهية بشأن تعميم مراعاة حقوق الطفل، وعن التزامها بالاضطلاع بدور نشط في هذا المسعى. وما فتئت اللجنة أيضا تعمل بشكل وثيق مع هيئات المعاهدات الأخرى والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والممثلين الخاصين للأمين العام المعنيتين بالأطفال والنزاع المسلح والعنف ضد الأطفال، مع قيامها في الوقت نفسه بتعزيز تعاونها مع مجلس حقوق الإنسان. كما أن الشراكة بين اللجنة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) تشمل عقد اجتماع مرة كل سنتين لإجراء مناقشات سياسية رفيعة المستوى بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بحقوق الطفل. وقد شارك الأطفال لأول مرة في المؤتمر العالمي للقضاء على عمل الأطفال في عام 2022. ومن الضروري أيضا تعزيز مشاركة الأطفال في المناقشات المتعلقة بعمل الأطفال وبالأطفال في النزاعات المسلحة وبغيرهما من المجالات.

3 - وأشارت إلى أن الدولة الوحيدة التي لم تصدق على اتفاقية حقوق الطفل ولم تنضم إليها هي الولايات المتحدة الأمريكية. وسارت عملية التصديق على البروتوكولات الاختيارية الثلاثة للاتفاقية بوتيرة بطيئة، حيث لم يشهد العام الماضي إلا أربعة تصديقات جديدة. وقالت إن التصديق العالمي على الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية ضروري لضمان معاملة جميع الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة باعتبارهم أطفالا وأصحاب حقوق كاملة، في كل مكان وفي جميع الأوقات. وتطُرقت إلى مسألة تقديم التقارير، وأفادت بأنه ليس هناك أي تقارير أولية قُدمت بموجب الاتفاقية ولم تستعرض بعد. غير أنه لا تزال هناك تقارير أولية متأخرة عن موعد تقديمها يبلغ مجموعها 89 تقريراً. وينبغي للدول الأطراف أن تستفيد من الخدمات التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لمساعدة الدول في تقديم التقارير. وستجرى مناقشات بشأن السبل الكفيلة بتيسير تقديم التقارير بموجب البروتوكولات الاختيارية، مثل تطبيق إجراءات مبسطة لتقديم التقارير.

4 - وأردفت بقولها إن اللجنة استعرضت التقارير المقدمة من 22 دولة طرفا في عام 2022، ليصبح عدد التقارير المتراكمة التي لم يُنظر فيها بعد 74 تقريراً. واعتمدت اللجنة، في دورتها التاسعة والثمانين، قرارا يقضي بالتحول إلى دورة استعراض يمكن التنبؤ بها مدتها ثماني سنوات ويجري في منتصفها استعراض على سبيل المتابعة، وبطرح إجراء مبسط لتقديم التقارير باعتباره الإجراء الموحد لتقديم التقارير مع إتاحة إمكانية أن تختار الدول الأطراف ألا تتبعه، على النحو المبين في الاستنتاجات المتفق عليها لرؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان في حزيران/يونيه 2022. وبموجب البروتوكول الاختياري المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، اعتمدت اللجنة قرارات بشأن 28 حالة وسجلت 38 حالة جديدة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021. وتعمل اللجنة أيضا على إنجاز أربعة تحقيقات، وهي قد اعتمدت أساليب عملها الداخلية المتعلقة بالتحقيق خلال دورتها التسعين. وينبغي للدول الأعضاء أن تدعم هذه الجهود بالتعاون مع اللجنة وتوفير المزيد من التمويل، لأن الإجراء المتعلق بالتحقيق يفتقر إلى موارد بشرية ومالية مكرسة له.

5 - وتابعت قائلة إن مشاركة الأطفال المدافعين عن حقوق الإنسان في عمل اللجنة أصبحت ممارسة معتادة منذ انعقاد يوم المناقشة العامة الذي ركز على الأطفال بوصفهم مدافعين عن حقوق الإنسان في عام 2018. فهناك حاليا 13 طفلا من الأطفال المدافعين عن حقوق الإنسان يقدمون المشورة إلى اللجنة بشأن مشروع تعليقها

فهي مستمرة في توفير خدمات الرعاية والتربية المدعومة ماليا في مرحلة الطفولة المبكرة، ولا سيما للفقراء وللأسر المعيشية المنخفضة الدخل. وتُقدّم مساعدة مالية شهرية تتيح للأطفال والأيتام المحرومين أن يستمروا في العيش مع أولياء أمورهم دون أن يُحرّموا من فرص النمو والتطور. وتستعرض حكومة بلدها العملية القضائية للأطفال بغية تعزيز حمايتهم إلى حد أبعد.

10 - وأضافت قائلة إن بلدها سيواصل تعزيز حقوق الطفل وإنه يدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز التعاون في هذا المجال. وأعربت عن اهتمامها بأن تعرف مدى التقدم الذي تحرزه اللجنة باتجاه معالجة تراكم التقارير التي تأجل استعراضها بسبب جائحة كوفيد-19 وما إذا كان هذا التراكم قد أثر على عمل اللجنة في إطار المضي قدما بعد انتهاء الجائحة.

11 - السيدة إكميكتزوغلو (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء الانتكاسات التي حدثت خلال جائحة كوفيد-19 على صعيدي إعمال حقوق الطفل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتساءلت عن الحلول الممكنة التي حددتها لجنة حقوق الطفل لمعالجة العدد الكبير من التقارير التي تراكمت بسبب الجائحة، وعن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تساعد في مواجهة هذا التحدي.

12 - وأضافت قائلة إن مشاركة الأطفال بشكل مجد في أعمال الأمم المتحدة يمثل مجالا ذا أولوية للاتحاد الأوروبي. ولذلك فإن الاتحاد يرحب بالخطوات التي اتخذتها اللجنة لزيادة مشاركة الأطفال في أعمالها، بمن فيهم الأطفال المدافعون عن حقوق الإنسان. فالأطفال يحتاجون إلى المشاركة في أي مناقشات وعمليات صنع قرار تؤثر على حياتهم وحقوقهم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتساءلت عن السبل الأخرى التي يمكن اتباعها لزيادة مشاركة الأطفال في أعمال اللجنة بشكل مجد، بما يشمل مشاركة الأطفال المدافعين عن حقوق الإنسان. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها أن يحصل الأطفال من جميع الخلفيات والمناطق، ولا سيما الأطفال الذين يعيشون في أوضاع هشة، على فرص متساوية للمشاركة، وعن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تساعد في هذا المسعى.

13 - السيدة سورتو روزاليس (السلفادور): قالت إن حكومة بلدها تقي بالتزاماتها تجاه الأطفال عن طريق تعزيز سنّ القوانين ووضع الخطط والبرامج التي تصبّ في مصلحة الرضع والأطفال والمراهقين وأسرهم. فهذه القوانين تتيح توفير الرعاية الشاملة للأمهات وأطفالهن قبل الولادة وأثناءها وبعدها؛ وتوفير الحماية للأطفال طوال فترة

العام المتعلق بحقوق الطفل والبيئة، والذي يركز بصفة خاصة على تغير المناخ. وقد شارك أكثر من 7 000 طفل من 103 بلدان في المشاورات المتعلقة بالمشروع الأول، وأبرزوا الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة أثر تغير المناخ على حقوقهم. واعتمدت اللجنة مشروعا يُطرح للتشاور العام، ومن المقرر نشره في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ودُعيت جميع الدول إلى تقديم تعليقاتها على مشروع التعليق العام بحلول شباط/فبراير 2023.

6 - وقالت إن تقرير الأمين العام عن حالة نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان (A/77/279) يعكس الاستنتاجات التي قدمها رؤساء هذه الهيئات بشأن دورة الاستعراض التي يمكن التنبؤ بها وبشأن موامة أساليب العمل. ومن أجل تنفيذ هذه الاستنتاجات، تلزم زيادة الموارد المتاحة لهيئات المعاهدات وأماناتها حتى تتناسب مع عبء العمل. وإن توافر الدعم النشط من الدول الأعضاء لدى النظر في احتياجات نظام هيئات المعاهدات من الموارد له أهمية حاسمة لضمان نجاح هذا النظام في المستقبل.

7 - السيدة غارسيا ريكو (إسبانيا): قالت إن حماية الأطفال والمراهقين تمثل هدفا رئيسيا للسياسات الداخلية والخارجية في إسبانيا. وأشارت إلى حكومة بلدها اعتمدت في عام 2021 قانونا بشأن الحماية الشاملة للأطفال والمراهقين الذين يواجهون العنف وخطة عمل لمكافحة استغلال الأطفال والمراهقين جنسيا. وتعمل الحكومة أيضا على وضع قانون للأسرة من أجل إصلاح النظام الوطني للحماية الاجتماعية وتحسينه.

8 - وأضافت قائلة إن العملية التي تقودها لجنة حقوق الطفل من أجل صياغة تعليق عام بشأن حقوق الطفل والبيئة تمثل فرصة لتوسيع نطاق حقوق الطفل في سياق أزمة المناخ، التي لها أثر سلبي على التمتع بحقوق الإنسان. وأعربت عن القلق إزاء الانتكاسات التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19 على صعيد إعمال حقوق الأطفال والمراهقين، والتي تضررت منها بصفة خاصة الفئات الأكثر ضعفا. وقالت إن الدول ينبغي أن تضع حقوق الأطفال والمراهقين في صميم سياسات التعافي التي تطبقها، لكي تعكس هذا الاتجاه في مجالات رئيسية مثل الصحة والتعليم والحماية من العنف البدني والعقلي.

9 - السيدة روهاما (ماليزيا): قالت إن ماليزيا، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية حقوق الطفل، تكفل تعزيز حقوق الطفل وحمايتها على الصعيد الوطني من خلال مختلف القوانين والسياسات وخطط العمل. ولكي تكفل حكومة بلدها للأطفال تعليما عالي الجودة بتكلفة ميسورة،

الطوائف الدينية والمؤسسات التعليمية. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها كفالة المسألة مع تجنب تكرار الصدمة في الحياة اليومية وتعزيز استراتيجيات التنشئة الإيجابية التي يتبناها الوالدين.

19 - **السيدة شاكير (لكسمبرغ):** تكلمت بصفتها مندوبة للشباب، فقالت إن مشاركة الأطفال بشكل كبير وفعال على الصعيد الوطني وفي إطار الأمم المتحدة ضرورية، تتشبا مع المادة 12 من اتفاقية حقوق الطفل. وبناء على ذلك، اضطلعت لكسمبرغ بعدة مشاريع لتعزيز مشاركة الأطفال في البلد. ويتيح برلمان الشباب في لكسمبرغ للشباب بدءاً من سن 14 سنة الفرصة للمشاركة في الحياة السياسية، وهو ما يفيد في تثقيف الأطفال وإذكاء وعيهم بالقضايا العالمية وتمكينهم من التعبير عن شواغلهم بشأن المستقبل. غير أن مشاركة الشباب لا يمكن أن تتسم بالفعالية إلا إذا أخذت على محمل الجد. وأعربت عن اهتمامها بمعرفة الكيفية التي تؤخذ بها نتائج وأعمال المنظمات الوطنية التي يقودها الأطفال، مثل برلمانات الشباب، في الاعتبار في عمل لجنة حقوق الطفل.

20 - **السيد ماغوساكي (اليابان):** قال إن اتباع نهج شامل يضع الأطفال في صميم حقوق الإنسان والتنمية والسلام والأمن له أهمية حاسمة في الوقت الحالي الذي يشهد أزمات على صعيد الأمن البشري. وأضاف قائلاً إن الجهات المانحة والصناديق والبرامج التي تعمل في إطار العلاقات الثنائية ستستفيد بشدة من أي إسهامات تُقدم في هذا الصدد. وتساءل عما إذا كانت هناك فرص تعاون قد أُهدرت وعن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تساعد، إذا كان الأمر كذلك.

21 - **السيدة رابان (المملكة المتحدة):** قالت إن بلدها يدافع عن حقوق الطفل دفاعاً لا يترزع وإنه يشعر بقلق عميق بسبب آثار النزاعات والأزمات على هذه الحقوق في جميع أنحاء العالم، بما يشمل آثار تغير المناخ وجائحة كوفيد-19. وأضافت قائلة إن نقشي العنف ضد الأطفال يبعث أيضاً على قلق عميق، وإن طبيعة هذا العنف وحدته ودوافعه غالباً ما تختلف بشدة باختلاف النوع الجنساني. وعند معالجة هذه المسألة، يجب أن يؤخذ النوع الجنساني في الاعتبار ويجب أن تراعي الاستجابات تنوع التجارب التي يمر بها الأطفال. وبناء على ذلك، فإن حكومة بلدها ملتزمة بوضع النساء والفتيات في صميم سياساتها الخارجية والإنمائية، وهي تستخدم جميع أدواتها لدفع عجلة التقدم في هذا المجال. وأفادت بأن وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة ستنتشر في هذا العام استراتيجية جديدة للنساء والفتيات، تتعلق بمواضيع تعليم الفتيات، وتمكين النساء والفتيات،

الرضاعة والطفولة والمراهقة؛ وتشجيع الرضاعة الطبيعية وحمايتها ودعمها باعتماد تدابير تهيئ لها البيئات والظروف المؤاتية.

14 - وأضافت قائلة إن السلفادور ما زالت ملتزمة بالامتنال لاتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الالتزامات الدولية في هذا المجال. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها مواءمة عمل لجنة حقوق الطفل مع التحديات العالمية الجديدة غير المنعكسة في الاتفاقية.

15 - **السيد رويدياس بيريس (شيلي):** قال إن حكومة بلده ترحب بالملاحظات التي قدمتها لجنة حقوق الطفل عقب النظر في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين السادس والسابع لشيلي (C/C/CHL/6-7) وتلتزم بتنفيذ ما ورد في هذه الملاحظات. وفي سياق النظر في التقرير، تلتزم حكومة بلده بوضع مشروع قانون لحماية حقوق الإنسان للأشخاص حاملي صفات الجنسين وحظر ما يسمى بجراحات التطبيع. وأشار إلى أن تلقي التوجيه المستمر من اللجنة وتبادل الخبرات مع الدول الأخرى لهما أهمية حاسمة لإحراز تقدم جماعي بشأن هذا التحدي العالمي.

16 - وأضاف قائلاً إن شيلي اعتمدت أيضاً قانوناً يتعلق بتوفير الضمانات التي تكفل حقوق الأطفال والمراهقين وتوفير الحماية الشاملة لهذه الحقوق، وإن هذا القانون متواءم مع معايير اتفاقية حقوق الطفل. ويشكل هذا القانون الإطار المؤسسي المنطقي الجديد للأطفال في شيلي، بعد إنشاء هيئات مختلفة لحمايتهم. وقال إن شيلي، تتشبا مع التزامها بحقوق الإنسان المكفولة للأطفال، قدمت طلب ترشُّح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025.

17 - **السيدة ماتوس مينينديس (الجمهورية الدومينيكية):** قالت إن حقوق الطفل ضرورية لكي تتحقق التنمية المستدامة ويُكفل للأجيال المقبلة عالم يسوده تكافؤ الفرص، ولا يُترك فيه أحد خلف الركب. وقالت إن الترابط بين مختلف حالات الطوارئ العالمية، بما فيها جائحة كوفيد-19 التي أثرت على البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل بصفة خاصة، وتغير المناخ الذي يؤثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل غير متناسب، معناه أن الأطفال في بلدان مثل الجمهورية الدومينيكية يواجهون مستوى أعلى من الضعف.

18 - وتساءلت عن التدابير التي نظرت لجنة حقوق الطفل في أن توصي بها البلدان من أجل أن تتصدى على نحو أفضل لأوجه عدم المساواة التي يتعرض لها الأطفال، مثل عدم المساواة في الحصول على خدمات التعليم والصحة، وكذلك فيما يتعلق بالعنف، وبخاصة في الأماكن التي يُفترض أن تكون آمنة، مثل الأسر وأماكن التقاء

وزيادة مشاركة الأطفال في عمل اللجنة، وإنشاء نظام المنسقين الإقليميين، والجهود المشتركة بين المؤسسات التي ترمي إلى رصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية في جميع أنحاء العالم.

27 - السيد كوزمينكوف (الاتحاد الروسي): قال إن لجنة حقوق الطفل لا تزال تنتهز كل فرصة للترويج للموقف الغربي بشأن الحالة في أوكرانيا، على نحو يثير استياء وفد بلده. وقال إن وفد بلده دعا اللجنة، خلال الاجتماع التاسع عشر للدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل، إلى أن تلتزم بمبدأ الحياد والنزاهة، ولكن تعليقاته قوبلت بتجاهل بكل أسف. ومن الواضح أن النظر في آخر تقرير دوري لأوكرانيا عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل (CRC/C/UKR/5-6) كان مسيساً. فلم تُطرح أي أسئلة بشأن انتهاكات حقوق الطفل التي ارتكبتها أوكرانيا، والتي أبلغ عنها مراراً ليس من قبل روسيا وحدها، بل ومن قبل المنظمات غير الحكومية كذلك. وقد نشرت منظمة العفو الدولية، في 4 آب/أغسطس 2022، دراسة خلصت فيها إلى أن القوات المسلحة الأوكرانية تعرض حياة المدنيين للخطر، بمن فيهم الأطفال، باستخدامها المدارس لأغراض عسكرية. ومما يؤسف له أن اللجنة تجاهلت هذه المعلومات. وينبغي للجنة أن تحسن الاستفادة من الوقت المخصص لاجتماعاتها وألا تتحرف عن مسارها بالقيام بأنشطة لا تدخل في نطاق ولايتها. وقد قُدم آخر تقرير دوري للاتحاد الروسي (CRC/C/RUS/6-7) إلى اللجنة في الوقت المحدد في عام 2019، ولكن لا توجد حتى الآن معلومات على موقع اللجنة الشبكي بشأن موعد النظر فيه. وقال إن اللجنة ستعالج التقارير بمزيد من الكفاءة إذا قللت الوقت الذي تقضيه في تناول مسائل سياسية وزادت الوقت الذي تقضيه في الاضطلاع بعملها الأساسي.

28 - السيد السويدي (قطر): قال إن بلده يكرر تأكيد التزامه بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية. وأضاف قائلاً إن قطر ملتزمة أيضاً بمواصلة جهودها لحماية حقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح، التي يتعرض فيها الأطفال لانتهاكات جسيمة لحقهم في التعليم ويحرمون من التعليم بسبب الهجمات التي تتعرض لها المدارس. وأوضح أن هذه الجهود تجري من خلال برنامج قطر للمساعدات الإنمائية والإنسانية، الذي يتلقى فيه قطاع التعليم 17 في المائة من مجموع المساعدات التي يقدمها البلد.

29 - السيد ريفا غريلا (أوروغواي): قال إن بلده يدافع عن حقوق الطفل منذ أمد بعيد وإنه ملتزم بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، كما ينعكس في سياساته المحلية التي تهدف إلى الاعتراف بحقوق الطفل وإعمالها.

وإنهاء العنف. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها كفالة التشاور مع الفتيات على نحو هادف بشأن المسائل التي تؤثر عليهن، ليس في المحافل الدولية فحسب، بل أيضاً على الصعيدين الوطني والإقليمي.

22 - السيدة ويغ (النرويج): قالت إن لجنة حقوق الطفل اشتركت في آذار/مارس 2022 مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والنرويج في تنظيم مناسبة رفيعة المستوى للترويج للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها للممثلة الخاصة واللجنة أن تتعاونوا على نحو أوثق في سبيل تحسين حماية الأطفال وحقوقهم في مناطق النزاع، وعن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تسهم في هذا المسعى.

23 - السيدة بوربا (إندونيسيا): قالت إن إندونيسيا حققت إنجازات مهمة في مجال مشاركة الأطفال. وتشمل هذه الإنجازات إنشاء منظمات وطنية ومحلية للأطفال، نتيج لهم أن يشاركوا في وضع السياسات الحكومية، وإطلاق برنامج التعلم المتحرر الذي يتيح للمدارس الاستماع لآراء الطلاب ومواءمة مناهجها بمرونة، بدعم من تطبيق رقمي يستخدمه الملايين من المعلمين والطلاب في جميع أنحاء البلد.

24 - وأضافت قائلة إنه بينما أسفر التحول الرقمي في التعليم عن فوائد هائلة، فإن خطر تعرض الأطفال للعنف عبر الإنترنت يبعث على القلق. وتساءلت عن أفضل السبل التي يمكن بها للدول أن تحقق توازناً بين تعظيم فوائد التحول الرقمي وبين تجنب المخاطر التي يمثلها للأطفال.

25 - السيدة رومولوس أورتيجا (المكسيك): قالت إنه يجب على المجتمع الدولي أن يكفل ألا تخلف الأزمات المتعددة التي تحدث حالياً على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والجغرافي السياسي آثاراً سلبية على تمتع الأطفال بحقوقهم. وقالت إن الزيادة في حالات النزوح القسري تؤثر على عدد متزايد من الأطفال، ولا سيما الأطفال غير المصحوبين بذويهم، وإنه يجب التصدي لها على النحو الملائم. وتساءلت عن الإجراءات التي تتخذها لجنة حقوق الطفل لكي تكفل مشاركة الأطفال في البرامج الرامية إلى تخفيف أثر الأزمات التي تحدث حالياً في المجالات الاجتماعية - الاقتصادية والغذائية والجيوسياسي على الصحة العقلية وعلى الأمن الشخصي.

26 - وأضافت قائلة إنه بالنظر إلى التحديات التي تواجه ضمان استمرارية تصريف الأعمال خلال جائحة كوفيد-19، تشيد المكسيك بالإنجازات التي حققتها اللجنة في تعزيز نظام هيئات المعاهدات،

يمكن التنبؤ بها، وهو الأمر الذي سينطوي على إدماج المسائل المتعلقة بالتراكم في منظومة جديدة. ولذلك لا يمكن لفرادى هيئات المعاهدات أن تعالج المسائل المتعلقة بالتراكم بمعزل عن الانتقال الجاري داخل المنظومة برمتها إلى دورة استعراض يمكن التنبؤ بها مدتها ثماني سنوات.

33 - وأضافت قائلة إنه لمواءمة عمل اللجنة مع التحديات العالمية، وكذلك مراعاة الأبعاد الجنسانية، يتطلب الأمر تعاوناً بين مختلف هيئات المعاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بغية تعزيز النهج المتبعة إزاء المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق الطفل. وهناك أوجه تداخل وترابط كبيرة بين المسائل التي يجري التعامل معها، بما فيها المسائل المتعلقة بالنوع الجنساني. وهناك أيضاً فرص كثيرة لتعزيز مشاركة الأطفال وجدول أعمال حقوق الطفل، في محافل منها الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل، ولجنة وضع المرأة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

34 - وتطرقت إلى مسألة فرص التعاون الضائعة، فقالت إنه تجدر الإشارة إلى أن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها تلك المتعلقة بالأطفال، تشكل جزءاً من ولايات صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. ولذلك فإن اللجنة مهتمة ليس فقط بالعمل مع غيرها من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بل إنها مهتمة كذلك بتعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها. وأردفت بقولها إن التعاون الدولي، وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل، ضروري أيضاً لتحقيق الأهداف المتصلة بالتعليم والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، ولا سيما إعمال الحق في التعليم لجميع الأطفال في جميع البلدان. وبالإضافة إلى التعاون المتعدد الأطراف عبر سبل منها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، فإن التعاون الدولي الثنائي مفيد أيضاً، وذلك مثلاً عن طريق المساعدة الحكومية الرسمية. وينبغي للدول أن تنظر في الملاحظات الختامية والتوصيات المتعلقة بجميع البلدان وأن تقدم بشكل جماعي المساعدة إلى الدول المحتاجة، بغية تنفيذ توصيات اللجنة.

35 - واستطردت قائلة إنه بالنظر إلى أن عمل اللجنة في جنيف يركز على معالجة الثغرات في تنفيذ الاتفاقية، فليس هناك للأسف وقت متاح لتبادل الممارسات الجيدة. غير أن الاستماع إلى الممارسات الجيدة أمر مشجع ومفيد، وينبغي للدول الأعضاء أن تتبادل عرض هذه الممارسات. وبعد أن تصدر اللجنة الملاحظات الختامية

وأضاف قائلاً إن التحديات التي تجري مواجهتها تشمل جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى تفاقم الفجوة الرقمية القائمة، وكذلك الفجوة بين الجنسين والفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

30 - وتكلم عن الرقمنة، فقال إن حكومة بلده نفذت شبكة تتيح الاتصال الإلكتروني على نطاق البلد بأكمله من خلال مبادرة "حاسوب محمول لكل طفل"، في إطار خطة استمر تنفيذها لمدة 16 عاماً وتعاقد عليها أربع حكومات. فإمكانية الاتصال الإلكتروني لها أهمية أساسية لإعمال الحق في التعليم. غير أن الامتثال للمادة 28 من الاتفاقية لا يمكن أن يتحقق إذا استمرت الفجوات المجتمعية في الاتساع. وتساءل عن الخطوات التي تعترزم لجنة حقوق الطفل أن تتخذها لمواصلة عملها الرامي إلى كفالة الحق في التعليم وإعماله في ضوء الفجوة الرقمية المتزايدة.

31 - السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية): قال إن الرضع في بلده يعانون بسبب نقص حليب الأطفال ومشاكل الإمداد بالطاقة. وقال إن سوريا لا تستطيع أن تستورد أي شيء ولا حتى الخيوط الجراحية. وتساءل عما إذا كان ينبغي اعتبار أن هذه الجزاءات هي الأسباب الرئيسية التي تكمن وراء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. وقال إن الفقرة 49 من تقرير لجنة حقوق الطفل تشير إلى ضرورة إعادة الأطفال المحتجزين في الجمهورية العربية السورية إلى أوطانهم وإلى حقهم في البقاء على اتصال مع كلا الوالدين. وأشار إلى أن سوريا بها ما يزيد عن 58 000 مقاتل إرهابي أجنبي مع أفراد أسرهم الذين يمثل الأطفال 93 في المائة منهم. وتابع قائلاً إنه إذا أرادت البلدان الدفاع حقاً عن حقوق الإنسان، فعليها أن تتحمل مسؤوليتها تجاه هؤلاء الأطفال وأن تعيدهم إليهم، هم وزوجات المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمقاتلين أنفسهم، بدلاً من مطالبة الآخرين بالدفاع عن حقوق الإنسان أو سحب جنسية هؤلاء الأطفال أو حتى فصلهم عن أسرهم. وأعرب عن تأييد وفد بلده للتعليقات التي أبدتها الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالإجراءات.

32 - السيدة أوتاني (رئيسة لجنة حقوق الطفل): قالت إن مسألة تراكم التقارير التي تنتظر الاستعراض مسألة تثير قلقاً بالغا ويجب معالجتها. فالتقارير ينبغي أن تُستعرض عند تلقيها من الدول الأطراف؛ لأن المعلومات الواردة فيها لن تكون مواكبة لآخر المستجدات إذا تأخرت هذه العملية. وتعني هذه التأخيرات أيضاً وجود فجوة في حماية الأطفال ورصد أوضاعهم في البلدان المعنية. ووفقاً لما اتفق عليه رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان في حزيران/يونيه 2022، تعمل هيئات المعاهدات ككل حالياً على الانتقال إلى دورة استعراض

كوفيد-19 وحالات نشوب النزاعات وأزمة المناخ إلى تفاقم القضايا وحدثت إجهاد شديد لنظم حماية الطفل، وهو ما تسبب في حدوث انتكاسات على صعيد تحقيق الأهداف.

40 - ومضت تقول إنه في الوقت الذي تسعى فيه الحكومات جاهدة إلى إعادة البناء على نحو أفضل، من الضروري أن يُعالج على نحو كاف ضعف الأطفال في مواجهة البيع والانتهاك والاستغلال الجنسيين على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من خلال التشريعات والسياسات والبرامج وتخصيص الموارد الكافية. وقالت إنه ينبغي أن تكون هذه الاستجابات منعكسة بالقدر نفسه في عمليات تقديم التقارير والاستعراضات الوطنية في نطاق الغايات المنبثقة من أهداف التنمية المستدامة، وأن تدعمها بيانات مصنفة لتوجيه عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة، بغية ضمان عدم ترك أي طفل خلف الركب.

41 - السيدة غونزاليس راميريس (المكسيك): قالت إن وفد بلدها يود أن يعرف الكيفية التي يمكن بها تعزيز التعاون مع القطاع الخاص من أجل مكافحة استغلال الأطفال عبر الإنترنت، وتحديد الجماعات الإجرامية، والحد من الطلب على المواد ذات الصلة ومن استساخها. وقالت إن الاعتراف بالصلة بين انتهاك الأطفال واستغلالهم جنسيا وبين الأسباب الهيكلية الناجمة عن عدم المساواة بين الجنسين والذكورية السامة له أهمية حاسمة في مكافحة هذه الجرائم. فالعنف الجنساني يفرض على تطبيع العنف ضد الأطفال وإدامته.

42 - وأضافت قائلة إن الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية ضروري لمواجهة المخاطر الصحية التي يتعرض لها الضحايا والناجون. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدماج التربية الجنسية الشاملة في المناهج الدراسية ضروري لمنع زواج الأطفال واستغلالهم وانتهاكهم جنسيا، بما في ذلك عبر الإنترنت، ولمنع الاتجار بالأشخاص. وينبغي، قبل كل شيء، التذكير بأن الأطفال هم أصحاب حقوق وعوامل تغيير. وقالت إن المكسيك تدعو المقررة الخاصة إلى المشاركة في الأنشطة التذكارية المنفذة للاحتفال باليوم العالمي لمنع ممارسات الاستغلال والانتهاك والعنف الجنسي ضد الأطفال والتشافي منها، بغية تعزيز التزام الدول الأعضاء بالقضاء على استغلال الأطفال وانتهاكهم جنسيا، بما في ذلك من خلال إدخال التنقيف الجنسي الشامل للأطفال.

43 - السيدة إكميكتزوغلو (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن الاتحاد الأوروبي يؤيد اتباع نهج كلي للقضاء على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي أبرزها تقرير المقررة الخاصة. ومن التدابير الكفيلة بتحقيق هذه الغاية إلغاء القوانين والسياسات

والتوصيات، ينبغي أيضا القيام بالمتابعة بهدف تحديد الممارسات الجيدة المتبعة في البلدان الأخرى.

36 - ومضت تقول إن اللجنة تستطيع أن تقوم بمزيد من الجهود لزيادة التعاون مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وتتمثل إحدى الأفكار في أن يعملوا معاً من أجل دعم الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وقالت إن اللجنة يمكن لها أيضا أن تعمل مع وكالات الأمم المتحدة بغية مساعدة تلك الدول على تنفيذ البروتوكول الاختياري والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير.

37 - السيدة سينغاتييه (المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسيا، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال): عرضت تقريرها (A/77/140)، فقالت إن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لها أهمية حاسمة في القضاء على بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا. وقالت إن التصدي لتفاقم أوجه عدم المساواة وضعف الأطفال في مواجهة الممارسات الضارة المتمثلة في زواج الأطفال وعمل الأطفال وبيعهم واستغلالهم جنسيا يمثل مسؤولية جماعية.

38 - وأضافت قائلة إنها حددت في تقريرها الفئات الأكثر عرضة لخطر البيع والاستغلال الجنسي أو الأكثر ضعفا في مواجهة هذا الخطر في إطار الغايات 3-5 و 7-8 و 16-2 المنبثقة من أهداف التنمية المستدامة، وإنها حددت فيه ممارسات للتخفيف من ضعفهم واحتياجاتهم المتعلقة بالحماية في سياق الأسرة والفضاء الرقمي والبيئات المؤسسية. وأردفت بقولها إن فئات معينة من الأطفال تكون أكثر عرضة لخطر الوقوع ضحايا للبيع والاستغلال والانتهاك الجنسيين بسبب أوجه عدم المساواة التي تُفاقمها عوامل مثل التمييز. وتشمل هذه الفئات الأطفال المتضررين من بالفقر، وأطفال الشوارع، وأطفال المجتمعات الريفية أو المهمشة، والأطفال المتضررين من النزاعات، والأطفال المتقنين أو المشردين داخليا، والأطفال الذين لم تُسجل ولاداتهم، والأطفال الموجودين في أماكن رعاية مؤسسية وبديلة يتعرضون فيها للعنف والانتهاك، والأطفال المنخرطين في عمل الأطفال. ويتعرض هؤلاء الأطفال أيضا لخطر تركهم خلف الركب في الاستراتيجيات الرامية إلى التصدي للبيع والاستغلال، حيث إنهم ما زالوا مستبعدين إلى حد كبير من عمليات جمع البيانات.

39 - واستطردت قائلة إنه بينما حققت الدول مكاسب كبيرة في حماية الأطفال الضعفاء، فقد أدت التداعيات الاقتصادية لجائحة

بهدف وقف توزيع المواد المنطوية على اعتداء جنسي على الأطفال واستغلال جنسي للأطفال. وواصلت وحدة التحقيق في استغلال الأطفال التابعة لوزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة إنقاذ الضحايا في جميع أنحاء العالم وتوفير التدريب للشركاء الدوليين في مجال إنفاذ القانون. وأضافت أن حكومة بلدها قامت أيضا بزيادة الخصم الضريبي الممنوح لمعيلي الأطفال في إطار خطة الإنقاذ الأمريكية، مما أتاح انتشار ملايين الأطفال والأسر من براثن الفقر وتوفير التمويل المطلوب بشدة لدعم البرامج المجتمعية لمنع الاعتداء على الأطفال. وسألت عن التدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز التعاون مع قطاع المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا في التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال.

47 - السيدة ماتوس مينينديس (الجمهورية الدومينيكية): قالت إنه في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تشارك أعداد كبيرة بشكل غير متناسب من الفئات الضعيفة، التي ترتبط في كثير من الأحيان بتدني الوضع الاقتصادي للأطفال، في عمل الأطفال في القطاعات المهيمنة في الاقتصاد. وأضافت أن حكومة بلدها تعمل بلا كلل لمكافحة بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا، وأنها تود الحصول على مزيد من المعلومات عن أفضل الممارسات على صعيد الأطر القانونية والسياسات لتنظيم الفضاء الإلكتروني من أجل مكافحة هذه الأنشطة.

48 - السيدة مورفي (أستراليا): قالت إن حكومة بلدها تشعر بقلق بالغ إزاء تزايد عمل الأطفال في العالم، وإنها ملتزمة بالحفاظ على سلامة الأطفال من جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي هذا الصدد، أفادت بإطلاق استراتيجية وطنية لمنع الاعتداء الجنسي على الأطفال والتصدي له خلال الفترة 2021-2030، إلى جانب خطة عمل وطنية مدتها خمس سنوات لمكافحة أشكال الرق المعاصرة. وعلاوة على ذلك، من أجل تحسين الشفافية والمساءلة، وُجّهت في إطار متطلبات الإبلاغ الإلزامي إشعارات إلى مقدمي الخدمات على الإنترنت تلزمهم بالإبلاغ عن الخطوات التي يجري اتخاذها للتعامل مع المواد المنطوية على استغلال وانتهاك جنسيين للأطفال على منصاتهم. ومن المهم فهم دوافع هذه الجرائم والتصدي لها. وأضافت أن وفد بلدها مهتم بمعرفة الكيفية التي يمكن بها للدول أن تعمل مع القطاع الخاص لتحسين منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال عبر الحدود.

49 - السيد ميكاليف سانت جون (مالطة): تحدث بصفتة مندوبا للشباب، فقال إنه إذا ما أُريد تنفيذ خطة عام 2030 بفعالية، فينبغي أن يتم ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة التصدي بشكل ملائم

التمييزية؛ وتنفيذ تدابير اجتماعية - اقتصادية مناسبة لزيادة قدرة الأسر على الصمود وقدرتها على توفير بيئة آمنة وصحية للأطفال؛ وصون الحق في التعليم وضمان حصول الأطفال على خدمات الرعاية الصحية، ولا سيما الناجون منهم من العنف والاعتداء؛ وجمع بيانات كافية واستخدامها لتحديد المعرضين للخطر وضمان الإنذار والتدخل في وقت مبكر؛ وتنظيم البيئة الرقمية وتوفير المهارات الرقمية اللازمة لضمان سلامتها بالنسبة للأطفال.

44 - وسألت عن الدور الذي يمكن أن يؤديه واضعو السياسات والمحامون والباحثون والناشطون الاجتماعيون والزعماء الدينيون وقادة المجتمعات المحلية في هذه الجهود، والكيفية التي يمكن بها إشراك القطاع الخاص، بما في ذلك السياحة، في صون حقوق الطفل. ومن الأهمية بمكان ألا تصل السياسات المتعلقة بحماية الطفل ورفاهه إلى المؤسسات فحسب، بل أيضا إلى الأطفال أنفسهم، فهم المستفيدون المقصودون بها. وتساءلت عما إذا كانت هناك أي ممارسات فضلى في هذا الصدد. وأخيراً، قالت إن وفد بلدها يود معرفة ما يمكن فعله على الصعيد الوطني لمنع إيذاء الأطفال الناجم عن إنتاج المواد المنطوية على اعتداء على الأطفال وتوزيعها على الإنترنت.

45 - السيد شاكايد (إسرائيل): قال إن وفد بلده يشيد بالاهتمام الذي أولته المقررة الخاصة في تقريرها لسلامة الأطفال على الإنترنت. فالاستغلال والانتهاك الجنسيان للأطفال ظاهرة لا ينبغي أن يكون لها وجود سواء في الحيز المادي أو الرقمي. وأشار إلى أن الجهود الرامية إلى القضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال بجميع أشكالهما تكتسي أهمية بالغة. ولئن كان الفضاء الرقمي والتكنولوجيات الجديدة تتيح للأطفال فرصا إيجابية عديدة، فإنها تتطوي أيضا على مخاطر وتهديدات عديدة. فقد أدت قدرة الإنترنت على الوصول إلى جماهير غفيرة إلى ظهور نشاط على الإنترنت لبيع الخدمات الجنسية. وأعرب عن رغبته في الحصول على مزيد من المعلومات عن استعراض الجهود العالمية الرامية إلى منع استخدام الفضاء الرقمي كمنصة للبقاء مع الحفاظ في الوقت ذاته على حرية الأنشطة الممارسة على الإنترنت.

46 - السيدة غندرسون (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومة بلدها التزمت بالتصدي مباشرة للأسباب الجذرية وراء الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال، مع اتخاذها إجراءات أيضا ضد العوامل الأخرى التي تؤدي إلى تفاقم هذه الأسباب، مثل انتشار جائحة كوفيد-19. وأشارت إلى إطلاق فرقة عمل البيت الأبيض المعنية بالتصدي للتحرش والإيذاء عبر الإنترنت في عام 2022،

الفقيرة، إلى جانب استراتيجية وطنية للقضاء على عمل الأطفال تم تنفيذها للفترة 2018-2022.

52 - السيدة رايان (المملكة المتحدة): قالت إن البيئة الرقمية تتطوي على مخاطر جديدة تهدد الأطفال، وعلى المجتمع الدولي أن يؤدي دوره في الحفاظ على سلامة الأطفال، سواء على الإنترنت أو في مجتمعاتهم، بتحقيق التوازن بين الشواغل المتعلقة بالخصوصية وضرورة الحفاظ على سلامة الأطفال. وأضافت أن على شركات التكنولوجيا أن تقوم بجهود أكبر وأسرع لإعطاء الأولوية للسلامة، وأن حكومة بلدها تعمل مع الشركاء الدوليين لتعزيز الجهود العالمية في هذا الصدد. وترحب المملكة المتحدة بالمفاوضات المتعلقة بمعاهدة الأمم المتحدة بشأن جرائم الفضاء الإلكتروني، وتدعم عمل الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، التي ستقدم لها تمويلًا قدره 16,5 مليون جنيه إسترليني خلال السنوات الثلاث التالية. وبالإضافة إلى التعاون الدولي، يلزم أيضا بذل جهود جبارة على الصعيد الوطني. وذكرت أن حكومة بلدها وضعت مشروع قانون للسلامة على الإنترنت لفرض التزامات قانونية على شركات التكنولوجيا تتطلب منها التصدي للمحتوى المنطوي على استغلال وانتهاك جنسيين للأطفال والمبادرة بإزالته، تحت إشراف هيئة رقابية مستقلة. وأعربت عن رغبة وفد بلدها في معرفة آراء المقررة الخاصة بشأن استخدام عبارة "المواد الإباحية التي يصور فيها الأطفال" بدلا من عبارة "المواد المنطوية على اعتداء جنسي على الأطفال" لوصف فظاعة الجريمة على نحو أفضل وتقديم دعم أفضل للضحايا والناجين.

53 - السيد ديبا (غامبيا): قال إن حكومة بلده ترحب بتقرير المقررة الخاصة، وإنها ستدرس وتعالج جميع توصياتها بصورة مستفيضة. وتشجع الدول الأعضاء على الترحيب بالتقرير واعتماد السياسات الموصى بها فيه للحد من جميع أشكال الاعتداء على الأطفال، بروح من التعاون والشراكة. وأضاف أن من شأن مواصلة المقررة الخاصة عملها الدؤوب وخدمتها أن يساعد على حماية الأطفال والحفاظ على براءتهم وكرامتهم.

54 - السيد كوزمينكوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يؤيد تماما وجهة نظر المقررة الخاصة بشأن أهمية تهيئة بيئة آمنة في حياة الطفل. وأضاف أن حكومة بلده تقوم، في إطار عقد الطفولة في الاتحاد الروسي، بتنفيذ خطة عمل تشمل مساعدة الأطفال والوالدين في حالات انتهاك حقوق الطفل، حيث يجري تحديد السبل لمنع الاعتداء على الأطفال وإعادة تأهيل الأطفال ضحايا الاعتداء والجريمة.

لأوجه تعرض الأطفال للأذى الشديد. وأعرب عن شعور وفد بلده بالجزع إزاء ارتفاع عدد حالات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، ولأن الأطفال المتضررين من النزاع قد يواجهون خطر الاستغلال الجنسي بدرجة أكبر. ولذلك، لا بد للدول الأعضاء من أن تعطي الأولوية لحماية الأطفال وأن تواصل تقييم الأثر الطويل الأجل الذي يلحق بهم من جراء النزاع المسلح العنيف. وقال إنه، بالنظر إلى التوصيات التي قدمتها المقررة الخاصة إلى الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لمعالجة الأشكال العديدة لضعف الأطفال الشديد في مواجهة البيع والاستغلال الجنسي، فإنه يود الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن التحديات السياقية التي يمكن أن تعترض ضمان إلمام الأطفال بالتكنولوجيا الرقمية.

50 - السيدة دوكاس (كندا): قالت إن وفد بلدها يشعر بالقلق إزاء الأزمات والنزاعات المتعددة الجارية وأثرها على حقوق الطفل في كل أنحاء العالم. وأضافت أنه مما يزيد الوضع تفاقمًا الوجود المتزايد للفضاء الرقمي في الحياة اليومية، مما يزيد من خطر الاستغلال الجنسي للأطفال. وأفادت في هذا السياق بأن كندا اضطلعت بدور رئيسي في صياغة البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. وذكرت أن حكومة بلدها، من خلال سياستها الخارجية، تؤيد اتباع نهج تقاطعي لمنع العنف الجنساني والتصدي له. وهي ترجو الحصول على توجيهات بشأن أفضل سبيل لدعم ضحايا الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت والناجين منه. وتعمل كندا على نحو وثيق مع شركائها لإنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، وهي تود أن تعرف كيف يمكن تعزيز التعاون الدولي للإسراع بوتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على هذه الممارسات الضارة، تمشيا مع الغاية 3-5 من أهداف التنمية المستدامة، للوصول إلى أفقر النساء والفتيات وأشدهن تهمة على وجه الخصوص.

51 - السيدة تامبوي (جمهورية تنزانيا المتحدة): قالت إن حكومة بلدها لا تزال ثابتة في التزامها بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها، وفقا للدستور الوطني والمعاهدات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان. وتتبع جمهورية تنزانيا المتحدة نهجا كليا في تهيئة بيئة مؤاتية للفتيات، وتتخذ سياسة للتعليم المجاني تهدف إلى تخفيف العبء الاقتصادي الذي يتحمله الآباء والأمهات. وأضافت أن تمكين الأسر يتم بواسطة صندوق وطني للضمان الاجتماعي يهدف إلى زيادة الأمن الاقتصادي للأسر

حقوق الطفل، لا تزال الأخطار التي تهدد بقاء الأطفال ونماءهم بشكل صحي واضحة في جميع أنحاء العالم، ولا يزال الأطفال أشد الفئات تعرضاً للخطر في حالات النزاع المسلح. ومنذ بداية الحرب في أوكرانيا، قام نظام مالطة ذو السيادة المستقلة بتعبئة آلاف من المتطوعين وعمل الإغاثة لتوفير السكن والمساعدة الطبية والإنسانية للأشخاص في أوكرانيا وفي البلدان المجاورة التي تستضيف النازحين من الأطفال والأسر. كما قدم آلاف الوجبات للأطفال الأوكرانيين النازحين إلى بولندا وقام بتوفير الإغاثة والإمدادات والمشورة النفسية للأسر النازحة داخل أوكرانيا. ولما كان التعليم ضرورياً لتحقيق أقصى قدر من نماء الأطفال، أعطى النظام أولوية خاصة لتدريس اللغات من أجل تيسير الاندماج في المدارس العامة في بولندا وهنغاريا. وقال إن وفد بلده قام أيضاً بدعم وإعداد بروتوكول لكي تعتمد منظمة الصحة العالمية لمساعدة العاملين في مجال الرعاية الصحية على تحديد المعرضين لخطر الاتجار والاستغلال.

58 - السيدة سينغاتييه (المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء واستغلال الأطفال في المواد الإباحية وغير ذلك من مواد الاعتداء الجنسي): قالت إن الدعم الوارد من الدول الأعضاء سيساعد على تعزيز الالتزام بحماية الأطفال من البيع والاستغلال الجنسي. وأوضحت أنه لا يُستحب استخدام عبارة "المواد الإباحية التي يصور فيها الأطفال" لأنها تقيد ضمناً شكلاً من أشكال المشاركة الطوعية من جانب الطفل، بل تشجع الدول الأعضاء على استخدام عبارة "مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال" بدلاً منها. وبالإضافة إلى التشريعات، يمكن وضع آليات وتدابير أخرى، مثل التوعية، لحماية الأطفال من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في الفضاء الرقمي. ويجب مناقشة المخاطر المرتبطة باستخدام تكنولوجيا الإنترنت وإدراجها في المناهج الدراسية من أجل تعليم الأطفال كيفية استخدام التكنولوجيا بأمان. وبناءً على ذلك، يلزم تدريب معلمين محترفين وتزويدهم بالمعلومات المناسبة لنقل المعارف إلى طلابهم.

59 - وأضافت قائلة إنه، بالنظر إلى أن الاعتداء عبر الإنترنت ظاهرة عابرة للحدود، من المهم تشجيع التعاون، لا على مستوى الحكومات فحسب، بل وعلى مستوى أجهزة إنفاذ القانون والموظفين أيضاً، لتيسير تبادل المعلومات والمعارف والموارد. ويجب سد الفجوة الرقمية لضمان استفادة جميع الأشخاص من الجوانب الإيجابية للتكنولوجيا، ويلزم بذل جهود في مجال بناء القدرات لتمكين الدول

ووضعت أيضاً مجموعة من التدابير تشمل أكثر من 2 000 منظمة خدمة اجتماعية لحماية الأطفال من الاعتداء والجريمة. وترمي هذه التدابير إلى تحسين المساعدة المقدمة إلى الأطفال ضحايا الاعتداء والجريمة، وتوعية القصر والأطفال بشتى أشكال العنف وبقواعد السلامة على الإنترنت، وتعزيز مهارات الأخصائيين العاملين مع الأطفال ضحايا الاعتداء والجريمة. وأشار إلى أن حكومة بلده تنفذ منذ عام 2017 استراتيجية لمنع إهمال الطفل وجنوح الأحداث تهدف إلى ضمان حق كل طفل في العيش والتربية في أسرة وإلى تعزيز مؤسسة الأسرة. وفي إطار هذه الجهود، يقدم الدعم النفسي والطبي للأطفال والمراهقين.

55 - السيد مهدي زيم (ماليزيا): قال إن حكومة بلده تدعم بشكل كامل توافر إمكانية الوصول للأطفال إلى البيئة الرقمية، كما تدعم قدرتهم على التعبير عن وجهات نظرهم وآرائهم، وفقاً للحقوق المنصوص عليها في القوانين واللوائح الوطنية. ولئن كانت الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي تتيح موارداً للتعليم وتطوير القدرات وتمكن الشباب من التواصل والتفاعل مع المجتمع العالمي، فإنها تعرضهم أيضاً لمجموعة واسعة من التهديدات، من بينها التمر السيبراني، والاستدراج عبر الإنترنت، وسرقة الهوية، والمواد الإباحية، والعنف. وأعرب عن رغبته في الحصول على اقتراحات إضافية بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء ترشيد جهودها الرامية إلى حماية الأطفال على نحو أفضل من التهديدات السيبرانية، وبشأن الفوائد التي يمكن أن تستمدّها من منظومة الأمم المتحدة لمساعدتها في هذا المسعى.

56 - السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية): قال إنه مع أن المقررة الخاصة ذكرت في تقريرها أن أولئك الذين يفتقرون إلى منازل مستقرة يكونون أكثر عرضة لخطر البيع والاعتداء الجنسي وغير ذلك من التهديدات، فإنها لم تتناول الأسباب الكامنة وراء انعدام الاستقرار. والأفضل هو منع أسباب المشكلة بدلاً من إيجاد حلول لتداعياتها. وأضاف أن سوريا تتعامل مع مسألة الاعتداء على الأطفال بجدية شديدة وتفرض أحكاماً مشددة بالسجن، بل وب عقوبة الإعدام، على من ينتهكون الأطفال. وقال إن التوصية الرابعة الواردة في التقرير تتعلق بنشر المعلومات بلغات الفئات الضعيفة، وإن وفد بلده لا يفهم الغرض المنشود من هذه التوصية والأساس المنطقي وراء المصطلحات المستخدمة فيها. فالصلة بين نشر المعلومات ولغات الفئات الضعيفة غير واضحة.

57 - السيد هاريسون غرينوود (المراقب عن نظام مالطة ذي السيادة المستقلة): قال إنه بعد مرور 30 عاماً على اعتماد اتفاقية

بيئة آمنة ومستقرة لتجنب الأطفال ويلات الحرب والاضطرابات. ومضى يقول إن التنمية تدعم نمو الأطفال، وإن حكومة بلده تدعو إلى جعل التنمية أولوية سياسية متجذرة في التنفيذ المعجل لخطة عام 2030 والقضاء على فقر الأطفال، من خلال تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية وصون حقوق الأطفال في الحياة والصحة والتنمية والتعليم بفعالية. وللتعاون الدولي أهمية بالغة في هذا الصدد، وتؤيد الصين اليونسف ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من الوكالات المتعددة الأطراف في دورها المتمثل في تعزيز صحة الأطفال ورفاههم. وينبغي لجميع البلدان أن تعزز التواصل بشأن السياسات وتبادل الخبرات من أجل تهيئة بيئة سليمة لنمو الأطفال نموا صحيا.

64 - وأردف قائلا إن الصين تضم 250 مليون طفل، وإن حكومة بلده ما فتئت تعطي الأولوية لنمائهم، وهي تتبع في ذلك نهجا متعدد الجوانب، يشمل اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية وقضائية، لحماية حقوقهم، وتعزيز رفاههم، وسد الثغرات في نمائهم، ودعم نموهم في جميع المجالات. وتعمل الصين باستمرار على تحسين نظامها القانوني، وهي قد سنت أو عدلت القوانين واللوائح المتخصصة، بما في ذلك قانون لحماية القصر، وقانون لمنع جنوح الأحداث، والقانون المدني، والقانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجزائية، وقانون مكافحة العنف العائلي. وأفاد بأن حكومة بلده تقوم، علاوة على ذلك، بتنفيذ برامج لتنمية الطفولة، وتحسين الرعاية الصحية للأطفال، وتوسيع نطاق الحصول على الموارد التعليمية الشاملة للجميع، وتحسين البيئة الاجتماعية للأطفال للوصول بها إلى المستوى الأمثل من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وقال إن حكومة بلده تعرب عن تقديرها للدور الذي تؤديه الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في هذا الصدد، وهي قد دأبت على الإبلاغ بإخلاص عن تنفيذها للاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، والاتفاقية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها.

65 - السيد شاكايد (إسرائيل): قال إنه، على الرغم من التصديق شبه العالمي على اتفاقية حقوق الطفل، هناك ملايين من الأطفال في جميع أنحاء العالم ما زالوا خلف الركب، وما زالوا يُحرمون حقوقهم. ويتضرر الأطفال بشكل غير متناسب من الأزمات العالمية والفقر والعنف وعدم المساواة والاستبعاد، ولا بد من زيادة الجهود لتأمين مستقبلهم.

66 - وأشار إلى أن التكنولوجيات الرقمية باتت تتحول بشكل متزايد إلى جزء أساسي في كل جانب من جوانب الحياة؛ وصحيح أنها تتيح فرصا إيجابية كثيرة للأطفال، ولكنها تتطوي أيضا على مخاطر وتهديدات

الأعضاء من الحصول على التكنولوجيا والموارد. ولئن كان جميع الأطفال معرضين للخطر، فإن أشدهم تعرضا هم الأطفال الذين ينتمون إلى المجتمعات المهمشة والشعوب الأصلية، حيث قد يتكلم الناس لغات مختلفة. ولكي يتمكن هؤلاء الأطفال من الحصول على الخدمات، يلزم التصدي لحاجز اللغة، ولا بد من عرض المعلومات والموارد بلغة تفهمها الفئات المهمشة.

60 - وأردفت قائلة إن الدور الذي تؤديه الجهات صاحبة المصلحة في مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع السياحة والسفر، في حماية الأطفال من الاستغلال والانتهاك الجنسيين مسألة مهمة ينبغي مواصلة النظر فيها، إذ يباع الأطفال ويُعتدى عليهم جنسيا بطرق شتى في قطاعات مختلفة. وأهم وسيلة لمعالجة هذه المسألة وحماية الأطفال في قطاع السياحة هي التوعية. وأشارت إلى أنها تتناول بإيجاز في تقريرها الاتجاه الخطير المتمثل في عدم إخضاع تطوع السياح في دور الأيتام للضوابط التنظيمية، وتشجع على تنظيم هذا القطاع لضمان حماية الأطفال المودعين في مؤسسات الرعاية. ويكتسي التعاون والشراكات فيما بين الحكومات، وبين الحكومات والقطاع الخاص، أهمية بالغة أيضا. وحثت القطاع الخاص وقطاع التكنولوجيا على امتثال المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في تسيير أعمالها. كما شجعت الدول بقوة على تنظيم القطاع الخاص والحرص على وضع قوانين لتوجيه القطاع وضمان الامتثال.

61 - وقالت إنه رغم ورود مساهمات من 34 دولة عضوا وإدراجها في تقريرها، فإنها تشجع جميع الدول الأعضاء على تقديم تفاصيل محددة عن جهودها الرامية إلى حماية الأطفال من البيع والاستغلال الجنسي، بحيث يمكن إطلاع الآخرين على المعلومات.

62 - السيد وانغ جيشو (الصين): قال إن تعزيز حقوق الطفل وحمايتها عنصران مهمان من عناصر حقوق الإنسان الدولية. وعلى الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، لا تزال هناك تهديدات مختلفة، ومنها الفقر والمرض والجوع والنزاعات والكوارث، وكلها يضر بحياة الأطفال وصحتهم. وعلى المجتمع الدولي أن يتناول هذه المسألة بطريقة استراتيجية، بالتركيز على التراث البشري والتنمية، وأن يفي بالتزامه ومسؤوليته تجاه الأجيال المقبلة، وأن يعمل على تعزيز الحق في التنمية وحمايته.

63 - وأضاف قائلا إن ضمان السلام هو أفضل طريقة لحماية الأطفال. وعلى المجتمع الدولي أن يتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وأن يتقيد بمبدأ تسوية المنازعات بالطرق السلمية، وأن يهيئ

البدني والعقلي، ويقوم بدور حاسم في ضمان حقوقهم وتعزيزها في جميع الوكالات وعلى جميع مستويات الحكومة.

70 - وأضافت قائلة إن المكسيك سجلت في السنوات الأخيرة، باعتبارها بلدا أصليا وبلد عبور ومقصد وعودة، زيادة في وصول الأطفال والمراهقين، وكثير منهم غير مصحوبين، واتخذت تدابير معينة على وجه السرعة لتلبية احتياجاتهم. ولذلك تشجع حكومة بلدها جميع السلطات الوطنية والمحلية على تقديم الخدمات اللازمة للأطفال، بغض النظر عن جنسيتهم أو وضعهم من حيث الهجرة، لأن حقوق الأطفال والمراهقين تسافر معهم وينبغي احترامها.

71 - وتابعت قائلة إن الأطفال شعروا بأثر الأزمات العالمية المتعددة، بما فيها أزمة التعليم، التي أثرت على حقهم الأساسي في النماء والتمكين. وقد حرمت الأزمة الصحية وتداعياتها كثيرا من الأطفال من التعليم وزادت من احتمال وقوعهم ضحايا للعنف. وتفاقت الحالة بفعل التطورات التكنولوجية السريعة، وزاد التعلم عبر الإنترنت من تعرض الأطفال لأخطار الفضاء الإلكتروني مثل التمر السبيري، والاستغلال الجنسي، والاتجار بالأشخاص، وخطاب الكراهية، مما جعل إدماج موارد التعلم الرقمية في المناهج الدراسية عنصرا بالغ الأهمية لمنع هذه الأشكال من العنف. وذكرت أن المساواة بين الجنسين وحقوق الفتيات تشكل أيضا أولويات بالنسبة للمكسيك، ويلزم ضمان الحصول على التعليم، بما في ذلك التربية الجنسية الشاملة، دون تمييز.

72 - وقالت إن تحقيق الإمكانات الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد يتوقف على رفاه سكانه، ولا سيما أطفاله، الذين يمثلون نحو ثلث سكان المكسيك. ولهذا السبب، ترى المكسيك ضرورة اتباع نهج جامع وشامل، مع مراعاة حقوق الإنسان والمنظور الجنساني، عند تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تحسين ظروف المعيشة.

73 - السيد شارما (الهند): قال إن ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم ما زالوا يعيشون في فقر مدقع بينما يواجهون عدم المساواة والاستغلال والعنف والاعتداء. وعلى الدول الأعضاء، تمشيا مع مسؤوليتها المشتركة عن حماية الأطفال وتزويدهم ببيئة آمنة ومؤاتية، أن تعتمد أطرا قانونية تتسم بالكفاءة والفعالية لحماية حقوق الطفل وتعزيزها، مع التركيز على التغذية والتعليم والسلامة بوجه خاص. ويحتل الأطفال مكانة متميزة في المجتمع والنظام القانوني في الهند، ويكفل الدستور حقوقهم الأساسية، ويمكن الدولة من وضع أحكام خاصة بهم تحقيقا لمصلحتهم الفضلى.

جديدة لا بد من التصدي لها. وأحد هذه المخاطر هو التمر السبيري الذي قد يمارس دون الكشف عن الهوية، والذي قد يسبب قدرا كبيرا من الإحراج وعدم الاحترام لجسد الفرد أو شخصيته، ذلك أن فعلا واحدا على الإنترنت يمكن أن ينتشر على نطاق واسع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب في الأجلين القصير والطويل لا يمكن تقييمها بسهولة.

67 - وأضاف قائلاً إن منظمات وهيئات دولية مختلفة، منها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ولجنة حقوق الطفل، والاتحاد الدولي للاتصالات، قد اعترفت بحجم ظاهرة التمر السبيري بين الأطفال. وذكر أن المكتب الإسرائيلي لحماية الأطفال على الإنترنت قد بدأ، في إطار الجهود التي يبذلها بلده للتصدي للتمر السبيري، تنفيذ خطة استراتيجية للوقاية والتدخل بفعالية على الإنترنت، بهدف القضاء على الأخطار والتحديات التي يتعرض لها الأطفال والشباب على وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات والمنصات. وأنشئت أيضا دوريات حماية تطوعية على الإنترنت لتوجيه الأطفال والمراهقين المحتاجين إلى المساعدة وتقديم المشورة لهم ودعمهم؛ والتوعية بالتمر السبيري والعنف والتصفح المأمون لمواقع الإنترنت؛ والثني عن إنتاج المحتوى الضار؛ وتوفير أدوات للتعامل مع الأخطار على الإنترنت. وسيجري توسيع نطاق تغطية هذه المبادرة ليشمل جميع أنحاء البلد، وسيجري في إطارها تكملة الجهود الحكومية القائمة بالجهود المدنية.

68 - وقال إن إسرائيل انضمت إلى الجهود العالمية لمكافحة التمر السبيري وتقدمت بمبادرة بخصوص قرار متعلق بمكافحة التمر السبيري في الدورة الحالية لمجلس حقوق الإنسان بالاشتراك مع الأرجنتين وألمانيا واليونان. ويهدف هذا القرار، الذي اتخذ بتوافق الآراء، إلى إثارة مسألة التمر السبيري في محفل متعدد الأطراف، والتصدي لها كشكل من أشكال العنف الذي يؤثر على حقوق الإنسان، وحفز الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات. وعلى المجتمع الدولي أن يهتئ بيئة حاضنة لأطفال العالم ومليئة لاحتياجاتهم لتمكينهم من التمتع الكامل بحقوق الإنسان المكفولة لهم، والنمو بكرامة، وتحقيق كامل إمكاناتهم.

69 - السيدة غونزاليس راميريس (المكسيك): تكلمت بصفتها مندوبة للشباب، فقالت إن حكومة بلدها لا تزال ملتزمة بحماية حقوق الطفل وتعزيزها واحترامها، وبالتمسك بمبدأ مصالح الطفل الفضلى في جميع الأوقات. وأفادت في هذا الصدد بأن حكومة بلدها قد اعتمدت قانونا عاما بشأن حقوق الأطفال والمراهقين، يعترف بهم كعوامل تغيير وأصحاب حقوق، ويحدد تدابير معينة لحمايتهم من جميع أشكال العنف

على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفي عمله كعضو في مجلس الأمن. ولذلك يساور وفد بلدها قلق عميق لأن الأطفال ما زالوا يواجهون أخطر انتهاكات حقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح حول العالم. وأعربت عن افتخار أيرلندا بالعمل في الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن، لأن السلام أمر أساسي لحماية الأطفال المتضررين من النزاع.

78 - وأضافت قائلة إنه، رغم أن لكل طفل الحق في التعليم، لا تزال الهجمات على المدارس تقوض إمكانية حصول الأطفال على التعليم وحققهم فيه، مما يعرضهم ومعلميهم للخطر. ولا بد من إنهاء استهداف واستخدام المدارس والمستشفيات عمدا وشن الهجمات عليها من جانب الجماعات المسلحة. وينبغي لجميع الدول أن توقع وتتفد القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة وإعلان المدارس الآمنة. وأشارت إلى أن من الأمور المروعة بوجه خاص أن الفتيات في أفغانستان ما زلن يحرم من حقهن في الحصول على التعليم الثانوي، وحثت طالبان على التراجع عن هذا القرار.

79 - وتابعت قائلة إن أيرلندا فخورة جدا بما حققته على الصعيد المحلي في مجال حقوق الطفل. فهي قد كانت أول بلد في العالم ينشر استراتيجية وطنية بشأن مشاركة الأطفال والشباب في اتخاذ القرار. وترمي استراتيجيتها الوطنية للشباب في مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين إلى ضمان اتباع نهج شامل لجميع الأجهزة الحكومية لتحسين حياة الأطفال والشباب المنتمين لهذا المجتمع والتصدي للتحديات الرئيسية التي يواجهونها. وأطلق في عام 2021 إطاراً وطني جديد لمشاركة الأطفال والشباب في اتخاذ القرار.

80 - وقالت إن حكومة بلدها أجرت مشاورات مع الأطفال والشباب بشأن تمتعهم بحقوقهم في إطار استعداداتها لتقديم تقارير إلى لجنة حقوق الطفل، بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولغرض الاستعراض الدوري الشامل. كما أنشأت فريقاً استشارياً للشباب نشر تقريراً عن الأطفال قُدم إلى لجنة حقوق الطفل، وهو بصدد الإعداد لاستعراض مقبل في إطار اتفاقية حقوق الطفل. وشجعت جميع الدول على العمل مع هيئات المعاهدات لضمان اتباع أفضل الممارسات في جهودها المحلية الرامية إلى تعزيز حقوق الطفل.

81 - السيدة باناكين إيليل (الكاميرون): قالت إن حكومة بلدها تولي أهمية خاصة في مشاريعها وبرامجها للمسائل المتعلقة بالأطفال،

74 - وأضاف قائلاً إن الهند أنشأت لجنة وطنية لحماية حقوق الطفل لضمان توافق القوانين والسياسات والبرامج والآليات الإدارية مع الدستور الوطني واتفاقية حقوق الطفل. وتركز خطة عملها الوطنية للطفل على المجالات ذات الأولوية المتمثلة في الصحة والتغذية والتعليم والتنمية؛ والحماية والمشاركة. ويعد الحصول على التعليم من الأمور الأساسية لبناء مجتمع سلمي ومتحضر، وينص الدستور على التعليم المجاني والإلزامي للأطفال حتى سن 14 عاماً. ويهدف برنامج وجبات منتصف النهار، الذي يشمل أكثر من 118 مليون طفل، إلى تحقيق هدف التحاق جميع الأطفال بالمدارس وبقائهم فيها. وتخصص المدارس الخاصة نسبة 25 في المائة من مقاعدها للأطفال الأسر الفقيرة. ووضع برنامج يشدد على ضرورة تعليم الفتيات من أجل التصدي بصورة شاملة لاختلال التوازن في نسبة الأطفال الذكور إلى الإناث. ويجري توفير مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس بهدف تحسين المواظبة على الدراسة.

75 - وأردف قائلاً إن الفضاء الرقمي قد أتاح فرصاً هائلة لتعلم الأطفال واتصالهم بالعالم، ولكنه أتى أيضاً بتحديات خطيرة وأشكال من الاعتداء على الأطفال، مثل التمر السبيرياني. ولذلك يلزم اتخاذ تدابير لتعزيز الدراية الرقمية والسلامة في الفضاء الرقمي، ولا بد من وضع إطار أقوى لضمان تمتع الأطفال بفوائد التكنولوجيات الرقمية دون المساس برفاهمهم. وذكر أن حكومة بلده اتخذت تدابير فعالة لمنع المطاردة السبيريانية، والتتمر السبيرياني، وزواج الأطفال، والتحرش الجنسي، والمواد الإباحية، والاتجار بالأشخاص وحماية الأطفال منها.

76 - وقال إنه يُراعى ضمان حقوق الأطفال والأحداث الذين يدعى أنهم مخالفون للقانون، وحقوق الأطفال المحتاجين إلى الرعاية والحماية، حيث تعمل الحكومة والمجتمع المدني معاً في إطار قانوني وإداري متين تحت إشراف فعلي من السلطة القضائية. وأشار إلى وجود اتجاه خطير ومثير للقلق على صعيد الإرهاب العالمي يتمثل في تجنيد عدد متزايد من الأطفال للقيام بأنشطة متصلة بالإرهاب. وقد أتاح إغلاق المدارس خلال جائحة كوفيد-19 المجال للجماعات الإرهابية لاستهداف مزيد من الأطفال، بوسائل منها منصات الإنترنت، لتغذية نزعة التطرف لديهم وتلقيهم عقائدياً. وعلى الدول الأعضاء أن تبدي مزيداً من الإرادة السياسية لمحاسبة مرتكبي الإرهاب ورعاتهم، والوفاء بالتزاماتها في مجال حماية الطفل.

77 - السيدة إيغان (أيرلندا): قالت إن موضوع حقوق الطفل يمثل أولوية رئيسية لوفد بلدها في جميع تفاعلاته الثنائية والمتعددة الأطراف

وقد كان لجائحة كوفيد-19 تأثير كبير، وكان من الأمور المشجعة القيام برد فعل سريع في صورة عقد قمة تحويل التعليم. وقد حُرم أبناء الجيل الحالي من عيش طفولة طبيعية ومن التعليم، وينبغي بذل كل الجهود الممكنة لإعادة حياتهم إلى مسارها الصحيح وتعويض ما فات من عمرهم.

84 - السيدة ستوكوفيتش (صربيا): تكلمت بصفتها مندوبة للشباب، فقالت إن صربيا تعكف على وضع إطار مؤسسي وتشريعي واستراتيجي مؤات للاحترام الكامل لحقوق الطفل من خلال سن وتنفيذ قوانين وسياسات وممارسات تهدف إلى كفالة حقوق الأطفال ورفاههم، وتساهم في مشاركتهم النشطة في المجتمع. واعتمد بروتوكول عام لحماية الأطفال من العنف، ويجري إيلاء اهتمام كبير لقضيتي السلامة على الإنترنت والعنف في العالم الافتراضي. وما زال العنف البدني مدعاة للقلق، لأن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة يشكلون أكثر من 50 في المائة من السكان في البلدان المنكوبة بالحروب. وبالإضافة إلى تعريض حياة الأطفال للخطر، يحرمهم النزاع المسلح أيضا من الحصول على التعليم والرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية. وتستحق الأمم المتحدة وكثير من دولها الأعضاءثناء على العمل الذي تضطلع به بالفعل، ولكن قادة الشباب يعملون أيضا من أجل إحداث تغيير مثمر ويمكنهم المساعدة في إيجاد حلول جديدة للتحديات القائمة.

85 - السيدة فلوريس تيلو (بنما): قالت إن الأطفال في جميع البلدان ما زالوا يعيشون أوضاعاً مثيرة للقلق ومؤسفة نتيجة للفقر والهجرة والنزاعات وتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وينبغي توجيه الانتباه إلى واقعهم والإرث الذي يترك لهم. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات مشتركة لتعزيز التعاون وإقامة الشراكات بهدف معالجة تلك المسائل.

86 - وأردفت قائلة إن بنما عززت إطارها المؤسسي لصالح الأطفال بإصدار قانون بشأن الطفولة المبكرة لفائدة الأطفال دون سن 9 سنوات. وبموجب هذا القانون، أنشئ مسار للرعاية الشاملة في مرحلة الطفولة المبكرة لوضع وتنفيذ برامج وسياسات عامة وميزانيات دائمة بهدف الاعتراف بحقوق الأطفال ونمائهم الشامل وحمايتهم، في جميع الأعمار ومراحل النماء. وتم توسيع شبكة مراكز رعاية الطفولة المبكرة في جميع أنحاء البلد لتقديم مجموعة واسعة من الخدمات للأطفال دون سن 5 سنوات. وقد صدر قانون لإنشاء نظام للضمانات والحماية الشاملة لحقوق الأطفال والمراهقين، يشمل آلية لمنع جميع أشكال العنف ضد القصر. ويعمل هذا القانون على زيادة مواءمة الأنظمة الوطنية

بالتركيز على تعليمهم النظامي ورفاههم داخل أسرهم. وفي حين أن الكرامة المتأصلة للأطفال لا تقل أهمية عن كرامة البالغين، فإنهم لا يتحملون نفس المسؤوليات، ولهذا السبب أدانت جميع البلدان عمل الأطفال ودعت إلى مكافحة أسوأ أشكاله. ومن نفس المنطلق، ينبغي ألا يعامل الأطفال معاملة البالغين؛ ولذلك فإن حكومة بلدها ملتزمة بإنشاء نظام للعدالة الجنائية للأحداث لضمان ألا يحكم أبداً على أي طفل بالإعدام أو يقدم للمحاكمة كشخص بالغ. وبينما يستحق الأطفال أن تؤخذ مشورتهم، ينبغي ألا يخوضوا في ما يخوض فيه البالغون من معارك سياسية أو أيولوجية أو اجتماعية، سواء بوصفهم جنودا يحملون السلاح، أو متظاهرين يرفعون اللافتات، أو متحدثين في الميكروفونات من فوق منابر الأمم المتحدة. وتصويرهم كعوامل للتغيير أو مدافعين عن حقوق الإنسان وإفساد براءتهم بالتربية الجنسية الشاملة هو اعتراف بالفشل واستسلام من البالغين، والآباء، والدول.

82 - وأردفت قائلة إنه ينبغي التفكير، في هذه الفترة التي تسبق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، في بناء عالم مستقبلي يمكن أن يعيش فيه الأطفال في سعادة وأن ينعموا بالتعليم وبالصحة الجيدة وأن يكونوا في مأمن من التفكير في أمور سيكون لديهم متسع من الوقت للتفكير فيها خلال باقي سنوات حياتهم كبالغين. وينبغي أن يكون مؤتمر القمة فرصة للتفكير في الدور الذي يتم حمل الأطفال على القيام به والمعارك التي يجدون أنفسهم مضطرين لخوضها في ما يسمى بالعالم الحديث. فالمعركة الوحيدة التي ينبغي أن يخوضوها هي إتمام دراستهم بنجاح ليتمكنوا من المشاركة في التنمية الاجتماعية للبشرية بشكل مُجد؛ واكتساب قيمتين أساسيتين هما السلام والتضامن؛ والتمتع براحة البال والبراءة اللتين تميزان مرحلتهم العمرية، حيث ينعمون بالراحة وسط أسرهم وفي كنف أمهاتهم وآبائهم.

83 - السيد كوفاسيفيتش (صربيا): تكلم بصفته مندوبا للشباب، فقال إن قضايا الأطفال المشردين والأطفال الجنود وضحايا الاتجار بالأشخاص والعنف الجنسي وإساءة المعاملة في المنزل، على كثرة ما قيل فيها، ما زالت تستوجب بذل المزيد من الجهود. وعلى الرغم من الجهود التي تقودها الأمم المتحدة، بما في ذلك الجهود المبذولة في إطار اتفاقية حقوق الطفل، ما زال يتعين إيلاء الاهتمام لرفاه الأطفال وسلامتهم من الأذى البدني والجوع والكوارث والفقر وتغير المناخ. ويتعين على الأمم المتحدة كفالة أن يرث جيل الأطفال والشباب عالما أفضل وأكثر أمنا من العالم الذي ولدوا فيه. وتتمثل إحدى طرق القيام بذلك في ضمان جودة تعليمهم وتوفير إمكانية الحصول عليه.

ستستضيف مؤتمرا بشأن هذا الموضوع في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وفي العام الماضي، وجهت حكومة بلده نداء للعمل من أجل كفالة حقوق ورفاه الأطفال المولودين نتيجة للعنف الجنسي في حالات النزاع، وكانت هذه خطوة أولى على طريق حفز العمل الدولي لدعم آلاف الأطفال الذين تهمشهم وتصمهم أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. وما انفكت المملكة المتحدة منذ ذلك الحين تتعاون مع الخبراء والأشخاص المولودين في ظل هذه الظروف لوضع منهاج للعمل. وتشجّع جميع الحكومات على إبداء التأييد الرسمي للدعوة إلى العمل وتحديد التزاماتها في إطار منهاج العمل لدعم تلك الفئة الضعيفة.

90 - وأضاف يقول إن التهديدات التي يتعرض لها الأطفال على الإنترنت تتنامى وتتحوّر بمعدل ينذر بالخطر. وقد اعتُبرت المملكة المتحدة جهة رائدة عالميا في التصدي لجميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال، وهي قد اضطلعت بالدور القيادي في السعي لإصدار قرار للأمم المتحدة يعترف بما للقطاع الخاص واللوائح القوية والمتناسكة من دور في حماية الأطفال من الاعتداء الجنسي على الإنترنت.

91 - السيدة بيريرا بورتيا (كولومبيا): قالت إن وفد بلدها، تمشيا مع الفرضية القائلة بأن السلام هو الأساس لتعزيز فرص الحياة، يدين بشدة العنف ضد الأطفال وجميع أشكال استغلالهم، التي تشكل تهديدات خطيرة لحقوق الأطفال ويمكن أن تسبب ضررا لا يمكن علاجه. ولذلك جعلت حكومة بلدها من بين أولوياتها تعزيز التعليم المجاني العالي الجودة كوسيلة لتحقيق السلام التام وإضفاء الطابع الديمقراطي على الثقافة والمعرفة. وتم الاعتراف بالاستراتيجيات التي اعتمدتها كولومبيا لمنع تجنيد الأطفال واستغلالهم وممارسة العنف الجنسي ضدهم لما لها من أثر إيجابي. وقد مكّن هذا النهج الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة من الاستفادة من الحماية التي يوفرها برنامج يديره المعهد الوطني لرعاية الأسرة، وكان البرنامج قد وفر أيضا التدريب للقوات المسلحة الكولومبية في مجال حقوق الطفل.

92 - وأردفت قائلة إن حكومة بلدها اعتمدت استراتيجية لمنع التجنيد تقوم على تعزيز المؤسسات الوطنية ووضع سياسات وإجراءات وخطط ومشاريع تهدف إلى كفالة حقوق الطفل وحمايتها. ومن الأمثلة على ذلك العمل الذي تضطلع به اللجنة المشتركة بين القطاعات لمنع تجنيد الأطفال واستغلالهم وممارسة العنف الجنسي ضدهم. وفي الوقت نفسه، تواصل كولومبيا جهود التعاون والتآزر مع منظمات مثل اليونيسف والمنظمة الدولية للهجرة، وهي قد انضمت إلى الشراكة

مع اتفاقية حقوق الطفل، مع رفع سقف المعايير القائمة من حيث احترام حقوق الأطفال وتعزيز نموهم ونمائهم داخل أسرهم ومجتمعاتهم المحلية والمجتمع ككل.

87 - ومضت تقول إن بنما صدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات من خلال القانون رقم 61 لعام 2016، الذي يكفل حصول الأطفال على المعلومات ويهدف إلى تعزيز رفاهم الاجتماعي والروحي والمعنوي وصحتهم البدنية والعقلية. وتشجّع الدول التي لم تنضم بعد إلى البروتوكول الاختياري على أن تفعل ذلك. وانتخب خبير بنمي مستقل عضوا في لجنة حقوق الطفل للفترة 2023-2027. وقالت إن حكومة بلدها لا تزال ملتزمة بالعمل من أجل حماية حقوق الطفل، دون تمييز وبما يحقق المصلحة الفضلى لكل طفل. وهي ستواصل جهودها الرامية إلى توفير نظام تعليمي فعال، والحصول على الرعاية الصحية اللائقة ودعم الطفولة المبكرة، مع القيام أيضا بتعزيز إطارها القانوني وضمان أن تراعى جميع حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية للأطفال في السياسات العامة.

88 - السيد كروكر (المملكة المتحدة): قال إن حكومة بلده ملتزمة بتعزيز حقوق جميع الأطفال وحمايتهم وإعمالها. وأضاف يقول إن الفوارق بين الأطفال آخذة في الازدياد، ولذا يلزم بذل جهود لضمان عدم ترك أي طفل خلف الركب. وقد أصبحت هذه الجهود ضرورة أكثر إلحاحا في أعقاب جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى زيادة العنف ضد الأطفال وتعطيل آليات الوقاية والاستجابة العادية، مما حرم كثيرا من الأطفال من شبكات الدعم الحيوية. وتثبت تلك التحديات أيضا الأهمية الحيوية لوجود نظم قوية مراعية للطفل وللاعتبارات الجنسانية كأساس لاتخاذ تدابير فعالة على صعيد الاستجابة. ومن المرجح أن تؤدي الجائحة إلى ارتفاع أعداد الطفلات العرائس في السنوات التالية، ولا سيما في الأسر المعيشية الفقيرة والمناطق الريفية، وقد تعهدت المملكة المتحدة بتقديم تمويل قدره 18 مليون جنيه إسترليني من خلال البرنامج العالمي لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال.

89 - وأعرب عن قلق وفد بلده العميق إزاء آثار النزاع والأزمات الإنسانية على حقوق الأطفال وسلامتهم ورفاههم. فقد حدثت زيادة كبيرة في حالات العنف الجنسي والاختطاف، ولا سيما اختطاف الفتيات. وتشكل حماية الأطفال من أثر النزاع المسلح ضرورة أخلاقية وقانونية واستراتيجية وعنصرا أساسيا لكسر حلقة العنف. ويمثل التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع أولوية قصوى بالنسبة للمملكة المتحدة، التي

والمتعلمين ذوي الإعاقة وغيرهم من الأطفال الضعفاء. وتتعترف زامبيا بأن الأطفال يتعرضون بشكل متزايد لأخطار متنوعة على الإنترنت، بما في ذلك التتمير السيبراني. وقد سن قانون الأمن السيبراني والجريمة السيبرانية في عام 2021 ويجري تنفيذه من خلال استراتيجية جديدة لحماية الطفل على الإنترنت تهدف إلى تعزيز حماية الأطفال في المواقع الشبكية.

97 - السيدة ريفيرا ريبس (هندوراس): قالت إن هندوراس ما فتئت تشهد حالة حرجة متنامية من العنف ضد الأطفال والمراهقين والشباب نتيجة للسياسات التي نفذتها الحكومات السابقة، التي قامت بعسكرة المجتمع الهندوراسي، وتجريم الاحتجاج العام، وترسيخ الجريمة المنظمة في الهياكل الحكومية، وتشجيع الفساد العام، والإضعاف المؤسسي لكيانات الدولة المسؤولة عن حماية حقوق الأطفال والمراهقين والشباب. والتعليم هو الأساس الذي تقوم عليه عملية إعادة بناء البلد، وهناك عملية تحول جارية تهدف إلى توفير رعاية صحية وتعليم جيدي النوعية للأطفال والشباب، بالإضافة إلى الأمن الغذائي والسيادة الغذائية. وأردفت قائلة إنه من منطلق السعي إلى تحقيق هدف واضح هو النهوض بحقوق الطفل، تعمل حكومة بلدها مع السلطات المحلية على توفير استجابة شاملة للقضايا التي يواجهها الأطفال، من خلال مبادرات مثل برنامج التغذية المدرسية، وحملات تحصين الأطفال، وإعادة بناء المراكز التعليمية.

98 - وقالت إن حكومة بلدها تعكف على وضع استراتيجيات لمنع العنف من شأنها أن تساعد على تحسين حياة الشباب الهندوراسيين وتشجيع المناقشات العامة بشأن المسؤولية التي يتحملها المجتمع عن الأطفال والشباب الذين يعيشون في سياقات عنيفة نتيجة للفقر والوصم، وبشأن الحاجة إلى التدخل في الوقت المناسب في القطاعات التي يكون فيها الخطر وشيكاً. ويجري التركيز على تزويد الأطفال والمراهقين والشباب بإمكانية الحصول على الرعاية الصحية، والتعليم النظامي وغير النظامي، والعلم والتكنولوجيا، والثقافة، والفن، والأمن الغذائي، مما يمكنهم من أداء أدوارهم كاملة كمواطنين ورواد أعمال.

99 - السيد غونزاليس بهماراس (كوبا): قال إنه على الرغم من اعتراف اتفاقية حقوق الطفل بأن الأطفال ينبغي أن ينشأوا في بيئة تقضي إلى نماء شخصياتهم وتطوير إمكاناتهم بشكل كامل، فإن هناك تقصيراً من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء في تعزيز وحماية حقوق الطفل وفي ضمان حصول جميع الأطفال على خدمات صحية وتعليمية عالية الجودة. ويعاني ملايين الأطفال من نقص

العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال بغية الاستفادة من أفضل الممارسات وتقديم المساعدة التقنية في هذا المجال.

93 - وأشارت إلى وجود صلة مثبتة بين التدهور البيئي وضمان حقوق الطفل. وما فتئت كولومبيا توفر التثقيف البيئي في إطار جهودها الرامية إلى مساعدة الأطفال على معرفة حقوقهم من أجل ممارستها. وبدأ الأطفال استخدام نظام العدالة للمطالبة بالعدالة المناخية، مع التركيز على إجراء تخفيضات أكثر طموحاً للانبعاثات لحماية مستقبلهم. كما يطالبون بإجراء تقييم لأثر استخراج الوقود الأحفوري وبوقف إزالة الغابات.

94 - السيدة نكومبو (زامبيا): قالت إن حكومة بلدها لا تزال ملتزمة بحماية وتعزيز حقوق الطفل، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة. وقد اعتمدت تشريعات وسياسات للنهوض بحقوق الطفل، بما في ذلك قانون الطفل، الذي يهدف إلى ضمان اتساق جميع التشريعات المتعلقة بالطفل مع أحكام الاتفاقية وتعزيز حماية الأطفال، بطرق من بينها القضاء على زواج الأطفال وحمل المراهقات، وعواقبهما المباشرة وغير المباشرة. وقد شرعت حكومة بلدها في استعراض قانون الزواج لضمان اتساق تعريف الطفل مع القوانين التشريعية.

95 - وأردفت قائلة إن زامبيا بلد من 12 من البلدان ذات الأولوية الملزمة بالقضاء على الإيدز بين الأطفال، وفقاً لأهداف التحالف العالمي للقضاء على الإيدز لدى الأطفال بحلول عام 2030. وأضافت أن حكومة بلدها، في سعيها لتحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030، أطلقت حملة للتغلب على التحديات المتعلقة بالموارد البشرية في قطاع الصحة من خلال توظيف الآلاف من العاملين في مجال الرعاية الصحية. واعترافاً بالدور الهام للتعليم وتنمية المهارات في النمو الاجتماعي - الاقتصادي، عينت حكومة بلدها آلاف المدرسين في سنة واحدة لتحسين نوعية التعليم وطبقت مجانية التعليم في المدارس العامة، من مرحلة الطفولة المبكرة إلى المرحلة الثانوية.

96 - وقالت إن التعليم أداة قوية لمنع الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وقد زادت جائحة كوفيد-19 من شدة تعرض الفتيات لمثل هذه الممارسات بسبب انقطاعهن عن الدراسة. والتمت حكومة بلدها في هذا الصدد بتوسيع نطاق الدعم من خلال برنامج يركز على إبقاء الفتيات في المدارس، وقد تم توسيع نطاقه بنسبة تزيد عن 100 في المائة. ومن شأن البرنامج أن يزيد من فرص حصول الفتيات على التعليم مع تعزيز تكافؤ الفرص للفتيات

وأنشئت مراكز متكاملة لتقديم خدمات تمكين المرأة والطفل في جميع أنحاء البلد، وزوّدت بمستشارين قانونيين ومستشارين في مجال الصحة العقلية يمكنهم اتخاذ تدابير فورية للتصدي لحالات العنف ضد الأطفال المبلغ عنها. وقد أطلق خط ساخن على الصعيد الوطني للإبلاغ عن العنف العائلي في عام 2021 لتسهيل إمكانية حصول الضحايا، بمن في ذلك الأطفال، على المساعدة التي تشتد الحاجة إليها. واعتمدت استراتيجية وطنية للقضاء على العنف ضد الأطفال لضمان مشاركة جميع المؤسسات الوطنية والمحلية في حماية الأطفال من جميع أشكال العنف والتمييز.

103 - وأردفت قائلة إن إندونيسيا أحرزت تقدماً ملحوظاً في انتشار الأطفال من الأوضاع التي لا تفضي إلى نموهم ونمائهم، مثل أسوأ أشكال عمل الأطفال والزواج المبكر وزواج الأطفال. ونجح برنامج للحد من عمل الأطفال أنشئ في عام 2008 في مساعدة آلاف الأطفال العاملين على العودة إلى المدارس. واعتمدت تغييرات تشريعية رئيسية في عام 2019 لمنع زواج الأطفال، وتم تحديد الحد الأدنى لسن الزواج بـ 19 عاماً لكل من الرجال والنساء. وكانت المحكمة العليا في إندونيسيا قد وقّعت في ذلك الأسبوع مذكرة تقاهم مع وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل لضمان التطبيق المعزّز للحد الأدنى الجديد لسن الزواج على الصعيد الوطني.

104 - ومضت تقول إن حكومة بلدها جعلت أعمال الحقوق الأساسية للأطفال في صدارة أهداف سياستها العامة. واستجابةً لجائحة كوفيد-19، قدمت لقاحات مجانية لجميع المقيمين في البلد، بما في ذلك الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و 17 سنة. وأضافت تقول إن التعجيل بالجهود الرامية إلى الحد من التقرّم قد أولي اهتماماً شديداً، وحُصّص تمويل كبير من الميزانية الوطنية للبرامج المعدة لهذا الغرض. وما زالت كفالة حصول الأطفال على التعليم مستمرة من خلال توسيع نطاق تغطية برامج المساعدة التشغيلية المدرسية، حيث بلغ معدل الالتحاق بالمدارس في البلد أكثر من 99 في المائة. وتُتبع في البيانات المدرسية سياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء العنف، بما في ذلك العنف الجنسي.

105 - السيد ساليني (سلوفاكيا): تكلم بصفتة مندوباً للشباب، فقال إن التحديات العالمية غير المسبوقة أدت إلى تفاقم حالة الأطفال الأكثر ضعفاً وزادت من حدة التمييز ضد الأطفال وانتهاك حقوق الإنسان الواجبة لهم. وأضاف قائلاً إن التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة متأخر عن الجدول الزمني المقرر، ويمكن تسريع الجهود المبذولة في هذا الصدد من خلال ضمان إمكانية اللجوء إلى العدالة.

التغذية والأمية والوقوع في شرك الفقر كل عام. وتعرض التقدم المحدود المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأطفال والمراهقين لانتكاسة شديدة بسبب جائحة كوفيد-19. وكما هو الحال دائماً، تدفع البلدان النامية الثمن الأكبر، وهذا واقع من شأنه أن يهدد مستقبل ملايين الأطفال ورفاههم ما لم تعزز جميع البلدان، ولا سيما أغنى البلدان، إرادتها السياسية والتزامها بتعددية الأطراف والتعاون الدولي.

100 - واسترسل قائلاً إن فرض تدابير قسرية انفرادية على بلدان الجنوب ما زال مستمراً، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الأطفال والمراهقين. ولا يمكن أن يفلت أي طفل كوبي من أثر الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة على بلده منذ أكثر من ستة عقود. وما تتعرض له كوبا من ضغط وعداء وخنق يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وعقبة رئيسية أمام تنمية البلد، وهو يؤثر تأثيراً مباشراً على حقوق الإنسان الواجبة للشعب الكوبي وعلى نوعية حياته، بمن في ذلك الأطفال والمراهقون. وفي حين أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة له أثر مباشر على قدرة حكومة بلده على توفير نوعية أفضل من الخدمات الصحية والتعليم والرعاية الشاملة لجميع الأطفال والمراهقين، بمن في ذلك ذوو الإعاقة، فإنه لا يمكن أن يقتل العزم على مواصلة تحسين النتائج في تلك المجالات. والواقع أن كوبا، رغم الحصار وعواقبه المالية المدمرة، حققت نتائج لا سبيل إلى إنكارها في تعزيز وحماية الأطفال والمراهقين، على نحو ما شهدت به اليونيسف.

101 - وأعقب ذلك بقوله إن أحكام اتفاقية حقوق الطفل أدمجت في السياسات والبرامج الوطنية في مجالات الصحة والتعليم والخدمات المقدمة لذوي الإعاقة والرياضة والثقافة والتنمية الاجتماعية، كما أُدرج مبدأ مصالح الطفل الفضلى في الدستور وفي عدد من القوانين والممارسات الوطنية. ومؤشرات الصحة والتعليم للأطفال في كوبا تضاهي مثيلاتها في البلدان المتقدمة النمو على الرغم من الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة. وأضاف قائلاً إن كوبا اعتمدت، عن طريق استفتاء شعبي أجري بمشاركة 74 في المائة من الناخبين، قانوناً جديداً للأسرة يعترف بطائفة واسعة من حقوق الأطفال والمراهقين في محيط الأسرة ويسمح للبلد بمواصلة تحقيق نتائج ممتازة تتعلق بحمايتهم.

102 - السيدة أنجاني (إندونيسيا): قالت إن حماية الأطفال تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لحكومة بلدها، التي دفعت قدماً بتنفيذ سياسات وأطر قانونية رئيسية لحماية حقوق الطفل وتعزيزها. وتم تعزيز المؤسسات اللازمة للتصدي بفعالية لحالات العنف ضد الأطفال.

حقوقهم والعمل من أجل مصالحهم الفضلى، على الصعيدين الداخلي والخارجي على حد سواء.

109 - وأنتج ذلك بقوله إن الأزمات العالمية المتداخلة أدت إلى تراجع حقوق الطفل على الصعيد العالمي، بما في ذلك منع زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري والقضاء على هذه الممارسات. وتوضح البيانات والاتجاهات الناشئة أنه بالرغم من تحقق بعض التقدم في الحد من هذه الممارسات، فقد كان التقدم متقاولا فيما بين البلدان والمناطق ودخلها على حد سواء. ويمكن أن يؤدي تأثير جائحة كوفيد-19 إلى مزيد من التأخير في القضاء على هذه الممارسات الضارة، نظرا لأن عدد الفتيات اللاتي سيتعرضن لمخاطر زواج الأطفال سيزداد بواقع 10 ملايين فتاة خلال العقد التالي. ويلزم تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى الوصول إلى أفقر الفتيات والنساء وأكثرهن تهمشا، وستواصل كندا القيام بدور رائد في هذا الشأن.

110 - السيد كونجارا نا أيوديا (تايلند): قال إن الأطفال جزء قيم من المجتمعات الوطنية والإقليمية والعالمية، وهم الذين سيرسمون مسار المستقبل. ولذلك يتحتم احترام حقوقهم ودعمها. وينبغي أن تركز جميع البلدان تركيزا شديدا على تعزيز حقوق الطفل وحمايتها عن طريق بذل جهود منسقة لتزويد الأطفال بالموارد والتوجيهات المناسبة لِمَنائهم.

111 - وأردف قائلا إن تايلند ما زالت ملتزمة بتعزيز وحماية رفاه الأجيال المقبلة، واعتمدت نهجا متعدد التخصصات ينطوي على مجموعة من التحسينات التشريعية وفقا لالتزاماتها الأساسية بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وقد سنت حكومة بلده قانونا ينظم النهوض بتوفير الأغذية للرضع والأطفال الصغار تمشيا مع المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية، ووسعت نطاق خطة منح إعانة الطفل لمساعدة الأسر الفقيرة في جميع أنحاء البلد. وعدلت حكومة بلده أيضا القوانين السارية لتحديث هياكل حماية الطفل وإبراز الطابع المتنامي للتمييز والعنف ضد الأطفال، بما في ذلك عمل الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية. وتعتقد تايلند اعتقادا راسخا أن الرعاية المناسبة السابقة للولادة والدعم في مرحلة الطفولة المبكرة لا غنى عنهما للمضي في مسار إيجابي، وهي تقدر بأن منظمة الصحة العالمية صدّقت على كونها أول بلد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يقضي على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية والزهري من الأم إلى الطفل. وهي على استعداد لتقاسم خبرتها على جميع المستويات، وقد فعلت ذلك بالفعل في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وبناء على ذلك، نظّمت سلوفاكيا، بالتعاون مع تشيكيا واليونيسف، مناسبة للتوعية بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات. وقال إن جميع الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري ينبغي أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير. ويشكل تعزيز حقوق الطفل وحمايتها اثنتين من أولويات سلوفاكيا منذ أمد بعيد، ويؤكد انتخاب ممثل سلوفاكيا مؤخرا نائبا لرئيس المجلس التنفيذي لليونسف هذا النهج.

106 - السيد غرونوالد (سلوفاكيا): قال إن تغير المناخ يؤثر سلبا على حياة جميع الناس، بمن فيهم الأطفال، ويتعين اتخاذ تدابير عملية على وجه الاستعجال قبل فوات الأوان. وتمثل الخسائر التي وقعت مؤخرا في الأرواح والدمار الواسع النطاق الناجم عن الأمطار الموسمية في باكستان تأكيدا للطابع الملح للحالة.

107 - وأردف قائلا إن سلوفاكيا تشعر بقلق عميق إزاء الهجمات المحددة الهدف التي يشنها الاتحاد الروسي على المدارس والمستشفيات ودور الأيتام في أوكرانيا. ومن غير المقبول أن تنتهك حقوق ملايين الأطفال، بما في ذلك حقهم في التعليم، بالنظر إلى أن الحصول على تعليم مأمون وعالي الجودة هو حق أساسي لكل طفل وعامل تمكيني للنماء الشخصي والرخاء والحماية والأمل في المستقبل. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالدعم المقدم إلى أوكرانيا من الأمم المتحدة وكياناتها، سواء في مجال التعليم أو في مجالات أخرى. وقد رحبت سلوفاكيا بألاف الأطفال اللاجئين الوافدين من أوكرانيا واعتمدت عدة تدابير تشريعية وإدارية لإدماجهم في نظامها التعليمي وتزويدهم بالمساعدة اللازمة. ونظرا للحرب التي يشنها الاتحاد الروسي في أوكرانيا، فما من أحد غيره يتحمل مسؤولية تقاوم أزمة الأمن الغذائي العالمية، التي جعلت ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم في حالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد. والاتحاد الروسي مدعو إلى وقف أنشطته العسكرية في أوكرانيا وسحب جميع قواته ومعداته العسكرية وهياكل إدارة الاحتلال من أوكرانيا على الفور ودون قيد أو شرط.

108 - السيد أربايتير (كندا): قال إن اتفاقية حقوق الطفل تحظى بأوسع نطاق للاهتمام من بين معاهدات حقوق الإنسان، وإنها أعادت تشكيل النهج العام إزاء دور الأطفال في صنع القرار. ويتطلب الانتقال إلى الاعتراف بأن الأطفال أعضاء نشطون في المجتمع وليسوا أعضاء سلبين أعمال الفكر والاستعداد للاعتراف بأوجه القصور التي تشوب الاضطلاع بالمسؤولية المشتركة عن ضمان سلامة الأطفال واحترام

الغذائي. والواقع أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى ارتفاع كبير في عدد الأطفال الذين يعيشون في فقر، مما زاد من تعرضهم لمختلف أشكال العنف، بما في ذلك عمل الأطفال، وزواج الأطفال، والاتجار بهم واستغلالهم جنسيا وتجنيدهم في جماعات إجرامية.

115 - وأضاف قائلا إن التعليم أفضل أداة لتمكين الأطفال في هذا السياق، ولكن الأسر المعيشية الأشد فقرا تتفق بدرجة أقل على تعليم أطفالها ويكون من الأرجح أن تسحبهم مؤقتا من المدارس في أوقات الأزمات، ويكون ذلك مصحوبا بتمضية وقت أقل في التعلم في المنزل، مما يؤدي إلى اختلالات كبيرة في مسارهم التعليمي. وتقخر أوروغواي بأن لديها نظاماً قوياً للمدارس العامة المجانية ظل، رغم قدمه، يشكل أداة للتقدم الاجتماعي يتم تحديثها باستمرار. وقد ازدادت تغطية التعليم المبكر للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و 5 سنوات بشكل كبير في السنوات الأخيرة، مما سمح بسد الفجوات الاجتماعية - الاقتصادية. وأبرز مؤتمر قمة تحويل التعليم ضرورة ضمان أن يكون التعليم منصفا ومتاحا للبنين والبنات وغير تمييزي تجاه الأقليات الإثنية والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأشخاص الذين يعانون من أزمات طال أمدها. وينبغي أن يكفل الاستثمار في التعليم ألا يُترك أحد الأشخاص أو المجتمعات المحلية خلف الركب. وستواصل أوروغواي الدعوة إلى استفادة جميع الأطفال من تنفيذ البرامج الشاملة التي لا تركز على التعليم فحسب، بل وتركز أيضا على الصحة، والمساواة بين الجنسين، والدفاع عن وجود مؤسسات قوية وعادلة، وجهود مكافحة تغير المناخ.

رُفعت الجلسة الساعة 17:55.

112 - واسترسل قائلا إنه في ظل تسارع وتيرة السير نحو التحول الرقمي، ينبغي أيضا توسيع نطاق حماية حقوق الطفل وتعزيزها ليشمل البيئة الرقمية، لأن التقدم التكنولوجي، إضافة إلى ما يوفره من فرص جديدة، يشكل مخاطر جديدة تتمثل في حالات الانتهاك وإساءة المعاملة. وقال إن تايلند ملتزمة بضمان أن توفر البيئة الرقمية حيزا آمنا ومنصفا لمشاركة الأطفال وتعلمهم في الواقع الافتراضي، وهي قد وضعت عدة خطط واستراتيجيات تعكس التحديات اليومية التي يواجهها الأطفال على الإنترنت، مع مراعاة شواغل كل من الآباء والأطفال. وتم تنفيذ خطة عمل للفترة 2020-2022 لمنع المقامرة عبر شبكة الإنترنت والحد من أثرها على الأطفال والشباب، إلى جانب خطة عمل لبناء المسؤولية الاجتماعية المشتركة فيما يخص الأطفال في مجال الرياضات الإلكترونية. وأضاف قائلا إنه تم عقد مؤتمر إقليمي بشأن حماية الأطفال على شبكة الإنترنت في عام 2020، تحت رعاية رابطة أمم جنوب شرق آسيا وبالتعاون مع اليونيسف والاتحاد الدولي للاتصالات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

113 - ومضى يقول إن الدول يتعين عليها أن تعمل على تزويد الأطفال بإمكانية الوصول إلى البيئة الرقمية بشكل متساوٍ وفعال عن طريق سد الفجوة الرقمية في البيئات التعليمية والمجتمعات المحلية والمنازل. ولا يمكن إعمال حقوق الأطفال إعمالا كاملا إذا لم يكن حقهم في التعليم مكفولا، وينبغي ألا يستبعد أي طفل من نظام التعليم. ولذلك فإن التعليم الأساسي متاح لجميع الأطفال في تايلند، بغض النظر عن جنسيتهم. وعملت حكومة بلده خلال جائحة كوفيد-19 مع جميع الجهات صاحبة المصلحة لتمكين الطلاب من مواصلة تعليمهم مع إبقاء حالات الانقطاع عند الحد الأدنى وتوفير اتصال مجاني بالإنترنت لمن هم بحاجة إليه.

114 - السيد ريفا غريلا (أوروغواي): قال إن تعزيز حقوق الطفل وحمايتها ينبغي أن يشكل مسألة ذات أولوية بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، وينبغي أن يكون تنفيذ خطة عام 2030 متسقا مع التزامات الدول في مجال حقوق الطفل. وقال إن أوروغواي تولي أهمية كبيرة لهذه المسألة، كما يتضح من السياسات التي تتبعها على الصعيد المحلي والدور القيادي الذي تؤديه بشأن هذا الموضوع على الصعيد الدولي على حد سواء، وإنه يساورها القلق إزاء تفاقم تعرض الأطفال للعنف بسبب العديد من الأزمات المتداخلة، مثل تزايد الفقر، وأوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، والنزوح القسري، والنزاعات، وتغير المناخ، والتدهور البيئي، والكوارث الطبيعية، وانعدام الأمن